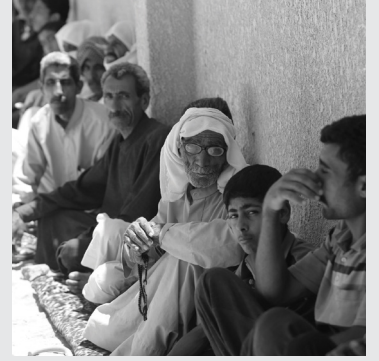


أحمد حسن وميس الجبوري

التحديات الإنسانية في أزمة النزوح في العراق

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة
حقوق الأقليات الدولية ديسمبر 2016



صورة الغلاف:

الانبار، العراق - 30 مايو: عراقيون يجلسون على وسائل وهم يغادرون منازلهم في بلدة الفلوجة بسبب الصراعات بين داعش وقوات الأمن في محافظة الأنبار، العراق في 30 مايو 2016. وضع بعض العائلات من الذين غادروا منازلهم في مدرسة بمدينة الكرمة، غرب مدينة الانبار.

© علي محمد

لقد تم إنتاج هذا التقرير كجزء من مشروع سيسفاير، وهو مشروع لعدة سنوات بدعم من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ نظام للرصد المدني لانتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المدنيين المستضعفين بما في ذلك النساء المستضعفات، النازحين داخلياً، عديمي الجنسية، والأقليات العرقية أو الدينية، وإلى تقييم جدوى تمديد الرصد المدني لأوضاع البلدان الأخرى.

تم إنتاج هذا التقرير بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذا التقرير تعد مسؤولية حصرية للناشرين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أنها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.



مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين هو مبادرة جديدة لإنشاء "الرصد المدني" لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، متابعة المساءلة القانونية والسياسية للمسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتطوير ممارسة حقوق المدنيين. تم تسجيل مركز سيسفاير لحقوق المدنيين كمؤسسة خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الانجليزي. رقم تسجيل المؤسسة الخيرية: 1160083 ، رقم تسجيل الشركة: 9069133.

مجموعة حقوق الأقليات الدولية

مجموعة حقوق الأقليات الدولية هي منظمة غير حكومية تعمل على ضمان حقوق الأقليات العرقية، الدينية واللغوية والشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تعمل مجموعة حقوق الأقليات الدولية مع أكثر من 150 من المنظمات الشريكة في نحو 50 بلداً. لديها وضع استشاري لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ووضع مراقب لدى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). مجموعة حقوق الأقليات الدولية مسجلة كمؤسسة خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الانجليزي. رقم تسجيل المؤسسة الخيرية: 282305، رقم تسجيل الشركة: 1544957.

المؤلفون: أحمد حسن وميس الجبوري

المقدمة والبحث والكتابة بواسطة سوسانا لامبرت
بحوث إضافية ودعم الكتابة من قبل عايشة الفكيكي
الأبحاث الميدانية من قبل أحمد حسن
تم تصميم التقرير من قبل ستاشا سوكيتش.

ISBN: 978-1-907919-85-5

يمكن استنساخ المواد من هذا المنشور للأغراض التعليمية أو الأغراض غير التجارية الأخرى، مع إسناد مناسب. لا يجوز استنساخ أي جزء من التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق التأليف والنشر. نشر في ديسمبر 2016. طبع في المملكة المتحدة على ورق معاد تدويره.

جدول المحتويات

5	1 مقدمة
6	نظرة عامة على التقرير
7	2 عوامل الضعف
7	حرية التنقل
10	الوثائق المدنية وخطر انعدام الجنسية
13	سلامة وأمن النازحين
15	تعرض النازحين لتهديدات المتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة
18	3 الأوضاع الإنسانية
18	المأوى
21	المساعدات الغذائية وتأمين الدخل
24	الرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية
27	الحصول على التعليم
28	الأشخاص ذوي الإعاقة
30	المشاركة العامة للنازحين
31	التوصيات
33	التعليقات الختامية

مقدمة

من المسلم به أن في العراق واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، حيث يبلغ إجمالي عدد النازحين داخلياً الآن 4 ملايين نسمة. بعد سنوات من الصراع، عانى الكثيرون من النزوح المتكرر ويبدو أن عودتهم إلى منازلهم بعيدة المنال. بالنسبة لعدد كبير من الأسر العراقية، أصبح النزوح حالة شبه دائمة.

مارس آذار. ومع ذلك، تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن أرقام مصفوفة تتبع النازحين تم جمعها في شهر يناير كانون الثاني من عام 2014 وأنها لا تشمل عددا كبيرا من النازحين ما زالوا مشردين من المراحل السابقة من الصراع العراقي، بما في ذلك 2006-2007، وقدرت أن إجمالي عدد النازحين أكثر من 4 ملايين. معاوضة أرقام العائدين مقابل السكان النازحين قد تقلل من المجموع، حيث أنه من المحتمل أن النازحين قد عادوا إلى محافظاتهم أو حتى إلى مدنهم الأصلية ولكنهم لا يزال هناك نازحون عن منازلهم التي ربما تكون قد دمرت أو احتلت من قبل الآخرين. من ناحية أخرى فإن عد حالات النزوح ببساطة قد يبالغ في المجموع، حيث أن العديد من النازحين في العراق قد شهدوا حالات نزوح متعددة.

منذ بداية الهجوم على الموصل يوم 17 أكتوبر تشرين الأول عام 2016، فر 83,000 نازح من المدينة والمناطق المحيطة بها في نحو سبعة أسابيع، وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وقد حذرت مجموعة مصادر في

أزمة النزوح في العراق هي نتاج أكثر من عشر سنوات من الصراع، وكان آخرها بين قوات الأمن العراقية (ISF)، والمليشيات الشيعية والبيشمركة الكردية المتحالفة معها من جهة، والدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، من جهة أخرى. النازحون داخلياً الذين يعيشون في بيئات غير آمنة ومعتمدة على وصول المساعدات، يواجهون عقبات لا يمكن التغلب عليها تقريباً. التحدي والظروف التي يواجهها النازحون تمتد إلى ما هو أبعد من التهديدات الأمنية المباشرة وتوفير الإغاثة أكثر من أي وقت مضى إلى اعتبارات المدى الطويل من العودة الآمنة وإعادة الإدماج والمصالحة. ولكن حتى مع عودة 800,000 نازح إلى مواطنهم الأصلية خلال العام الماضي، كانت هناك موجات جديدة من النزوح.

العدد الإجمالي للنازحين داخلياً في العراق يصعب تقديره بدقة. في نوفمبر تشرين الثاني 2016 سجلت مصفوفة تتبع النازحين للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) رقم 3.1 مليون نازح، مما يسجل انخفاضاً عن أعلى مستوى عند 3.4 مليون في شهر

القابلة للانفجار، وأفضل السبل للحد من خطر الموت والإصابة في المناطق الملوثة. والأكثر إثارة للقلق أنه تم الإبلاغ عن أن السلطات تحث على العودة على الرغم من الخطر الحقيقي بأن المنازل والأراضي مفضخة.

النازحون الذين يحاولون الفرار من منازلهم غالباً ما يتم منعهم من الوصول إلى بر الأمان. حرية التنقل ليست فقط حقاً من حقوق الإنسان،² بل إنها ضرورية لسلامة وأمن النازحين داخلياً. ومع ذلك، يتم حظر الوصول إلى العديد من المحافظات لمن لا يملكون كفيلاً محلياً أو القدرة على دفع ثمن كفيل محلي. ونتيجة لذلك، فإن المناطق الأكثر أمناً ليست في متناول الكثيرين. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييد حركة مجموعات معينة من النازحين، وفي بعض الحالات يتم اعتقالهم بشكل تعسفي حسب الهوية العرقية أو الدينية. وهناك أيضاً انتشار للتمييز وعقبات عملية واسعة ضد الأقليات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على مساعدات الدولة، التي هي من حق العديد من النازحين.

نتيجة للصراع، فإن حالات فقدان أو سرقة الوثائق المدنية متكررة. النازحون الذين لا يحملون مثل هذه الوثائق لا يمكن تسجيلهم، وبالتالي لا يكون بإمكانهم الحصول على المساعدات الحكومية؛ كما أنهم أكثر عرضة أيضاً للاعتقال والاحتجاز. الإجراءات البيروقراطية لطلب إعادة إصدار وثائق الهوية، إضافة إلى كونها معقدة، غير موحدة ومحفوفة بمزاعم الفساد، تتطلب أيضاً زهاب بعض النازحين إلى

الامم المتحدة من ارتفاع حجم النزوح من الموصل لأكثر من مليون نازح أثناء استعادة المدينة في الأشهر المقبلة.

الهدف من هذا التقرير هو توثيق وضع النازحين على الأرض في حين أن الأزمة الإنسانية تتكشف في العراق. يستند التقرير إلى مقابلات مستفيضة مع النازحين داخليا في بغداد، كربلاء والنجف، وكذلك على الأرقام والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية، الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية.

مع استمرار المعركة ضد داعش، تواجه حكومة العراق (GoI) وحكومة إقليم كردستان (KRG) صعوبات مالية عميقة، بسبب استنفاد الموارد. قوات الأمن العراقية وقوات حكومة إقليم كردستان تزيدان من انعدام الأمن من خلال فشلهم في تحديد أولويات الحماية والمساعدة للمدنيين المتضررين من الأزمة، مع ترك العديد من النازحين لا يزالون يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

بالنسبة للنازحين العائدين، يستمر انعدام الأمن حتى بعد انتهاء القتال. مخلفات الحرب القابلة للانفجار (ERW) - بما في ذلك المعدات الحربية غير المنفجرة والمعدات الحربية المتفجرة المتروكة - لها تأثير مدمر على العودة وإعادة التأهيل. على الرغم من أن عمليات الإزالة جارية، ولكن القليل تم عمله في مجال تثقيف المدنيين حول التهديد الذي تشكله مخلفات الحرب

نظرة عامة حول التقرير

تم جمع المعلومات الأساسية لهذا التقرير من خلال بحوث ميدانية باستخدام المقابلات شبه المنظمة، فضلاً عن الدراسات الاستقصائية. تم إجراء المقابلات مع 56 نازح من محافظة الانبار (52 في المائة ممن تمت مقابلتهم) ومحافظة نينوى (48 في المائة ممن تمت مقابلتهم)، الذين يعيشون في المحافظات الوسطى والجنوبية من بغداد والنجف و كربلاء في شهري يناير-فبراير (كانون الثاني-شباط) 2016. وتم إجراء واحد وسبعين في المائة من مقابلات النازحين في بغداد، و 20 في المائة في كربلاء و 9 في المائة في النجف. كانت سبع وثلاثون في المائة من المقابلات مع نازحات، في حين تراوحت أعمار من تمت مقابلتهم من 10 إلى أكثر من 60 عاماً. تم إيلاء الاهتمام الواجب للاعتبارات الأخلاقية، اعتبارات السلامة والاعتبارات الأمنية لمن تمت مقابلتهم.

وقد أجريت بحوث مكتبية من مصادر أساسية وثانوية أيضاً، بما في ذلك تقارير حقوق الإنسان، وكالات الأنباء، الوكالات الدولية والتشريعات العراقية ومصادر أخرى.

وكان السبب الرئيسي للفرار الذي أشار إليه النازحون هو غزو داعش لمناطقهم. وأشار أربعة عشر في المائة إلى أن القصف العسكري العراقي هو سبب نزوحهم و 7 في المائة من النازحين، وجميعهم كانوا من التركمان، ذكروا أن الهجمات الكردية ضد داعش هي ما أدى إلى نزوحهم عن مناطقهم. وكان نحو 62 في المائة من النازحين قد عانوا من النزوح الثاني أو الثالث لهم، وبعضها في غضون أسابيع أو أشهر من النزوح السابق.

مكاتب في مناطق من المستحيل الوصول إليها. ويعد هذا تحدياً كبيراً بالنسبة للنازحات.

يتناول معظم هذا التقرير الأوضاع الإنسانية التي يواجهها النازحون، بما في ذلك المأوى؛ المياه، الصرف الصحي، النظافة الشخصية (يشار إليها مجتمعة باختصار WASH)؛ الدخل والأمن الغذائي، التعليم؛ والحصول على الرعاية الصحية لكل من الأمراض الجسدية والعقلية. الظروف الصعبة، بما في ذلك النضال المستمر للحصول على ما يكفي من الدخل وشراء المواد الغذائية وجد أن لها تأثيرات ثانوية على أمن النازحين ورفاهيتهم، مثل ارتفاع معدلات الزواج المبكر وعمالة الأطفال. النازحات هن الأكثر عرضة لخطر العنف الجنسي، وبخاصة في ظل غياب مرافق الإيواء المخصصة لهن. يصعب الحصول على الرعاية الصحية على نحو متزايد، فقد يجب على البعض القيام برحلات محفوفة بالمخاطر عبر خطوط المعركة للحصول على المساعدة الطبية. الصدمة التي يتحملها النازحون عند الفرار من مناطق الصراع وبقاؤهم على قيد الحياة في النزوح تؤدي إلى ظهور حاجة ملحة لخدمات الصحة النفسية والتي لم تتم تلبيتها إلى حد كبير.

لقد تعطل التعليم في أجزاء عديدة من البلاد، مع وجود ما يصل إلى ثلاثة ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس كنتيجة مباشرة للنزوح والصراع. بالنسبة للأطفال النازحين الذين لا يعيشون في مخيمات رسمية، فإن الفجوات التعليمية طويلة المدى تعد أمراً مألوفاً، حيث يشير النازحون إلى وجود فترات انقطاع في تعليم ابنائهم تصل إلى سنتين. بالإضافة إلى القيود المالية والمسافة، سوء الأحوال الجوية وانعدام الأمن فقد يعني هذا أن العديد من الأطفال غير قادرين على الحصول على التعليم في أي شكل من الأشكال. كما تم تقويض جودة التعليم بسبب نقص الموارد والتميز داخل المجتمعات المضيفة تجاه الأطفال النازحين داخلياً.

عوامل الضعف

الأسباب الرئيسية للنزوح في العراق هي تقدم داعش والصراع الذي أعقب ذلك مع الدولة العراقية، بدعم من قوات التحالف الدولي. ومع ذلك، فقد فاقمت السلطات العراقية والكردية والمليشيات المتحالفة معها من استضعاف النازحين داخلياً من خلال فرض قيود واسعة النطاق على حرية التنقل وفي بعض الحالات فرض تهديدات أمنية إضافية. في ظل الأزمة الإنسانية واستمرار التهديدات في كل من مواقع النزوح ومناطق العودة المحتملة، بما في ذلك وجود مخلفات الحرب القابلة للانفجار، فإن حالة النازحين في العراق لا يمكن تحملها.

حرية التنقل

”داخل المخيم نكون بأمان. خارج المخيم، نخاف من التنقل. إذا كنت أريد اصطحاب ابنتي إلى الطبيب، سأذهب بنفسى، دون زوجي [٠٠٠] لأننا نخشى أنه عند خروجنا فقد يتم القبض علينا عند نقاط التفتيش وسؤالنا عن بطاقات الهوية، ومن أين نحن وإلى أين نحن ذاهبون. انهم لا يثقون بنا ولا يسمحون لنا بالذهاب إلا بعد الإتصال بالمخيم لمعرفة ما اذا كان ما قلناه صحيحاً أم لا.“
(نازحة من الانبار في بغداد)

ينص الدستور العراقي أن “العراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه”.³ وعلى الرغم من هذه الأحكام، لاحظ المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً وجود قيود على التنقل والحرمان من الوصول إلى بر الأمان بسبب الهوية العرقية والدينية للنازحين أو منطقتهم الأصلية.⁴ وقد أثرت المخاطر الأمنية على القرارات على المستوى المحلي والوطني لمنع العبور أو الوصول إلى المحافظات. وكانت هناك تقارير واسعة الانتشار، بشأن النازحين من الأنبار، للفصل بين الرجال وعائلاتهم عند الحواجز، بينما لم يسمح إلا للنساء والأطفال بالدخول،⁵ بما في ذلك الفارين من الفلوجة التي كانت تسيطر عليها داعش سابقاً. وفي الوقت نفسه، أولئك الذين يقيمون في الأراضي التي تسيطر عليها داعش تم منعهم من المغادرة، مع تطبيق عقوبات صارمة على الذين تم القبض عليهم أثناء محاولتهم للقيام بذلك.

الحوادث التي تقع في جسر بزيب، الذي يربط الأنبار وبغداد، تعد أمثلة بارزة للقيود المفروضة على النازحين في التنقل بين المحافظات. النازحون الذين يسعون لدخول بغداد يجب أن يكون لديهم كفيل محلي في المحافظة. بعد أن احتلت

”مركز خدمتي الحالي في مركز شرطة مرور الخالدية. في كل مرة أذهب هناك، يجب أن أعبّر جسر بزبيز. وتطلب منى السلطات هناك تسجيل بياناتي الشخصية وبيانات الاتصال وتقديم جميع وثائق أسرتي. وهذا يشكل عقبة حقيقية لأنشطتنا اليومية بما في ذلك تنفيذ مهام الشرطة.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

وواجه نازحون آخرون عوائق أشد فيما يتعلق بمصادر رزقهم بسبب القيود المفروضة على التنقل:

”أنفقنا كل مدخراتنا حيث أن زوجي أصبح عاطلاً عن العمل منذ تزوجنا. بسبب القيود المفروضة عند نقاط التفتيش، لا يمكن لزوجي البحث عن وظيفة خارج المخيم. ولا يستطيع التحرك بدون بطاقة هوية النازحين الخاصة به.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

أولئك الذين ليس لديهم أقارب أو أشخاص معروفين لهم في بغداد يجب عليهم تحمل مزيد من الأعباء المالية. في هذه الظروف، يقوم النازحون إما بدفع الأموال لمقيم مؤهل من المحافظة ليكون بمثابة كفيل لهم، مواصلة تحمل الظروف على حدود المحافظة، أو البقاء بدلاً من ذلك في الأراضي التي تحتلها داعش:¹¹

”لقد دفعت 150,000 دينار عراقي (120 دولار أمريكي) لكفيلي بعد مفاوضات صعبة [٠٠٠] لأنه وضع صعب جداً لأننا نعاني من أزمة اقتصادية. و لا يمكننا تحمل دفع هذه الأموال. نتيجة هذه القيود، فإن أولئك الذين لا يملكون المال لا يمكنهم ترك الرمادي، وبقوا هناك حتى [جاء] الجيش.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

القيود المفروضة على التنقل يعاني منها أيضاً أولئك الذين لا يفرون من مناطقهم الأصلية. ولكنهم ينتقلون من منطقة نزوحهم إلى منطقة أخرى من العراق. كما أوضح نازح مقيم في كربلاء:

داعش الرمادي، حاول أكثر من 100,000 نازح من الأنبار العبور إلى بغداد ولكنهم منعوا من القيام بذلك من قبل القوات الحكومية، وذلك بسبب الإخفاق في تلبية هذا الشرط.⁶ وأكد النازحون على كثرة معايير الكفيل، الذي يجب أن يكون من السكان المحليين لبغداد، لديه وثائق تعريف رسمية صادرة في المحافظة ولديه ممتلكات في بغداد. هذه المتطلبات غير قابلة للتحقيق لكثير من النازحين. ونتيجة لذلك، يمكن أن يترك النازحون في طي النسيان في انتظار الدخول، مما قد يترتب عليه في بعض الأحيان عواقب وخيمة:

”لم تكن رحلتنا سهلة على الإطلاق. لقد قضينا 21 يوماً على جسر بزبيز. كان عبورنا بمثابة المعجزة. كان الجسر مكتظاً بالناس حتى أن بعض الناس قد سقطوا في النهر؛ الناس قتلوا؛ وكان الرصاص في كل مكان. [٠٠٠] لم يسمحوا لنا بدخول بغداد بدون كفيل.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

وتؤكد الحكومة العراقية أنه قد تم تشييد المخيمات لإيواء النازحين عندما كانت المخاوف الأمنية تمنع دخولهم الفوري إلى بغداد.⁷ في أكتوبر تشرين الأول عام 2015، أقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المخيم المركزي، والذي يقع استراتيجياً بالقرب من جسر بزبيز وهو المخيم الثالث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأنبار لاستيعاب النازحين داخل المحافظة.⁸ اعتباراً من مارس آذار 2016، أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الوصول إلى الأنبار وكركوك وصلاح الدين ونيوى كان لا يزال مرهوناً بالكفالة.⁹

وقد أدت ظروف النزوح والقيود المفروضة على التنقل إلى آثار اقتصادية وصحية خطيرة لأولئك الذين يسعون إلى الدخول. ووصف أحد النازحين من محافظة الأنبار تدهور صحته الجسدية حيث كان يعاني من مشكلات في الكلى كما أصيبت زوجته بمرض في العين أثناء انتظارهم لمدة أسبوع على نقطة تفتيش جسر بزبيز.¹⁰ كما تعرض نازح آخر يقيم في مخيم الكشفي، بغداد، إلى عوائق في الوصول إلى عمله بسبب الإجراءات عند نقاط التفتيش:

أيضاً من العراقيين العرب، في أواخر عام 2014، الحصول على تصاريح مؤقتة للتنقل بين المحافظات في إقليم كردستان العراق وتصاريح إقامة متجددة للبقاء في المنطقة.¹⁵

كما أشار النازحون التركمان أيضاً إلى وجود قيود على حرية التنقل. النازحون من الشيعة التركمان من تلعفر، الذين نزحوا إلى النجف، أوضحوا إجراءات التفتيش الاستبدادية:

”لقد واجهنا صعوبات فقط في نقطة التفتيش الكردية في كلك في طريقنا. لم يطلبوا منا أية وثائق. ولكنهم أرادوا إذلالنا حيث قاموا بجمعنا في ساحة كبيرة وأبقوا بعضنا منا لمدة ثلاثة أيام والبعض منا قضى سبعة أيام في العراء. لولا حصولنا على المساعدات التي أرسلت إلينا من قبل جماعات المكتب الصدري من برطلة، لكنا قد متنا من العطش والجوع.“
(نازح من نينوى في النجف)

وكان لنازح آخر تجربة مماثلة أثناء عبوره إلى كربلاء:

”لم يكن من السهل السفر من سنجار إلى كلك. لقد أوقفنا قوات البيشمركة عند نقطة التفتيش لمدة ستة أيام. وذات ليلة جاءت قوات البيشمركة وبدؤوا في ركنا ورمي الحجارة علينا وعلى أطفالنا.“
(نازح من نينوى في كربلاء)

وأشارت أدلة على أن السلطات الكردية لم تفرض قيوداً مماثلة على المسيحيين الفارين من محافظة نينوى إلى إقليم كردستان العراق. وأكدت نازحة من محافظة نينوى أن نقاط التفتيش الكردية سهلت التنقل الحر والسريع للمسيحيين.¹⁶ خلال البحث الميداني، لم يشر النازحون المسيحيون إلى أية قيود على تحركاتهم عند الدخول، الخروج والتحرك داخل إقليم كردستان العراق، في حين أن 80 في المائة من التركمان النازحين من تلعفر الذين تمت مقابلتهم كانوا قد واجهوا مشكلات في نقاط التفتيش الكردية، والتي تتفاوت من منع الدخول إلى نقص الغذاء والماء والمساعدات.¹⁷

”نحن نواجه المشاكل فقط عندما نذهب إلى النجف؛ لأننا نازحون. ذات مرة كان لدينا شخص أردنا دفعه في النجف. ولم يسمح بدخول 40 شخصاً هم كل من ذهبوا مع النجف إلى نقطة التفتيش حتى منتصف الليل، عندما قمنا بعمل اتصالات، وحصلنا على تصريح رسمي من السلطات العسكرية. حتى الآن، لا يسمح لنا بالذهاب إلى النجف للمناسبات الدينية أو لزيارة المقابر بسبب نزوحنا. وتقول السلطات إن النازحين في كربلاء ينبغي عليهم البقاء في كربلاء والنازحين في النجف يجب عليهم البقاء هناك.“
(نازح من نينوى في كربلاء)

القيود التي تفرضها حكومة إقليم كردستان

كثيراً ما يحرم النازحون من العرب السنة من المناطق التي تسيطر عليها داعش من الوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة العراقية وقوات البيشمركة؛ ووفقاً لذلك، لا يكون لديهم خيار سوى العودة إلى أراضيهم الأصلية.¹² بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، أفاد مكتب المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) أنه في 11 يوليو 2015 تم منع 55 من الأسر الفارة من الأنبار وصلاح الدين من دخول كركوك من قبل المحافظ.¹³ كما أشار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً أنه في أواخر عام 2015، تقطعت السبل بما يقرب من 1800 من النازحين من العرب السنة الذين نزحوا من قرى تلعفر في منطقة بين قوات البيشمركة وداعش. ولم يسمح لهم بعبور خطوط البيشمركة دون تصريح رسمي من حكومة إقليم كردستان في أعقاب مزاعم وجود دعم مجتمعي لداعش.¹⁴ العراقيون العرب الذين يسعون لدخول كركوك عادة ما تطلب منهم سلطات حكومة إقليم كردستان أن يكون لديهم ضامن كردي محلي للدخول إلى المحافظة، والعبور إلى السليمانية، أربيل أو دهوك. كما طلبت حكومة إقليم كردستان

متعاطفين مع داعش.²² وقد تم منع النازحين من الأنبار من دخول بغداد²³ على الرغم من حقيقة أنه يجب عليهم الذهاب إلى بغداد لتقديم طلب لإعادة إصدار وثائق الجنسية الخاصة بهم.²⁴

وبناء على التجارب المختلفة التي وصفها النازحون، يبدو أنه ليس هناك أية متطلبات موحدة للتسجيل أو طلبات الوثائق التي تلتزم بها المكاتب العامة والإدارات الحكومية. وقد تختلف المشكلات من إجراءات التسجيل المعقدة، نظم التسجيل السيئة، إلى فساد المؤسسات العامة.

”داعش هددتنا وأجبرتنا على تسليم جميع وثائقنا، مجوهراتنا وممتلكاتنا إليهم. وهدروا من أنهم سوف يقومون بتفتيشنا وقتلنا إذا وجدوا أي شيء معنا لم نقيم بالأفصاح عنه. ليس لدي أي شيء الآن إلا هويتي، المكتوب اسمي فيها بشكل غير صحيح. عندما أريد استخدام بطاقتي لسحب المال، تم الإشارة إلى عدم إمكانية التعرف على اسمي.“

”ذهبت إلى مديرية الجنسية في بغداد خمس مرات للتقدم للحصول على شهادة الجنسية ولكنهم يخبروني بأن اسمي المسجل في أربيل لا يمكن التعرف عليه. كما سنعود إلى أربيل إذا كانت لدينا أي أموال. لم يكن هناك أي رد إيجابي من السلطات. ذهبت إلى المديرية العامة للتقاعد للشكوى وقالوا لي هناك، بشكل من السخرية، بأن معاشاتنا وأموالنا تركت مع داعش. وقالوا ان مشكلتنا لن يكون لها حل حتى نعود إلى الموصل. لا يمكنهم فعل شيء لنا هنا في بغداد.“

(نازحة من نينوى في بغداد)

ووصف أحد النازحين تأثير الدومينو لوجود أخطاء أو معلومات قديمة في وثائق أحد أفراد الأسرة على بقية أفراد الأسرة:

”لقد واجهت مشاكل في تسجيل طفلي المولودة حديثاً وصادر بطاقة مدنية لها حيث أبلغني المكتب بأنه ليس لديهم

وهناك أيضاً دليل على تقييد الحركة داخل مخيمات النازحين في إقليم كردستان. حيث يقال أن السلطات في مخيم مؤقت للنازحين بالقرب من ديباكة، يستضيف ما يقرب من 710 عائلة عربية سنية، تمارس قيوداً صارمة على حرية الحركة وتجبر المقيمين على البقاء في الموقع حتى في الظروف القاسية. ومع ذلك، فإن حركة النازحين المسيحيين واليزيديين ليست مقيدة.¹⁸

الوثائق المدنية وخطر انعدام الجنسية

تعرض النازحون في مختلف أنحاء العراق إلى فقدان الوثائق المدنية، والتي بدونها يصبحون ببساطة غير قادرين على الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، بما فيها حرية التنقل والتسجيل والوصول إلى بر الأمان. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن النازحين الذين لا يملكون وثائق مدنية هم أكثر عرضة لخطر الاعتقال والاحتجاز.¹⁹ ويشار إلى أن واحداً من أفراد الأسرة في ما يصل إلى 50 في المائة من الأسر لا يملك وثائق الهوية القانونية المطلوبة.²⁰ ولا يزال الحصول على الوثائق المدنية يمثل تحدياً كبيراً للنازحين داخلها في العراق.

أكثر من 60 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم لهذا التقرير أكدوا أنهم قد تعرضوا لبعض من التحديات الإدارية منذ نزوحهم عند التسجيل للحصول على بطاقات الهوية، شهادات الجنسية، جوازات السفر أو البطاقات التموينية. أشار تحليل بيانات البحث إلى أن النازحين من الأنبار إلى بغداد كانوا أكثر عرضة للعقبات التي تحول دون حصولهم على الوثائق، حيث أن 78 في المائة ممن تمت مقابلتهم أفادوا بأنهم قد واجهوا صعوبات في هذا الأمر. وتشير المصادر إلى أن هذه التحديات قد ترجع إلى حقيقة أن محافظة الأنبار يغلب عليها الطابع الريفي ومستويات الأمية مرتفعة بها، مما يجعل النازحين من محافظة الأنبار بحاجة إلى مزيد من المساعدة عن غيرهم من النازحين.²¹ ويتفاقم هذا الأمر نتيجة شكوك المجتمع المضيف حول أن النازحين من العرب السنة من الأنبار يضمون

”ذهب نسبي إلى دائرة الجنسية في عامرية الفلوجة وقام بتجديد هويتي منذ شهر. كان يتوجب علي تجديد هويتي لتغيير حالتي الاجتماعية من «متزوجة» إلى «أرملة». لا يمكننا الحصول على أي وثائق رسمية صادرة في بغداد. لم أكن لأقوم بذلك دون التدخل الشخصي لنسبي.“
(نازحة من الانبار في بغداد)

في كثير من الأحيان تكون إجراءات التسجيل تمييزية بطبيعتها تجاه المرأة، ولا سيما عندما تكون الوثائق المطلوبة لطفل. وأوضحت إحدى النازحات، «ابنتي ليس لديها بطاقة هوية ولا يمكنني إصدار واحدة لها وأنا مطلقة. حيث أن القواعد المطبقة تتطلب مني تقديم هوية والدها من أجل إصدار هوية لها.»²⁸ ومثل هذه الإجراءات التمييزية بين الجنسين تمثل تحديات واضحة في حالات النزاع حيث قد يكون هناك عدد كبير من الأسر التي تعيلها إناث. إلى جانب أزمة النزوح وفقدان الوثائق، قد تجد المرأة أن إجراءات التسجيل ببساطة لا يمكن التغلب عليها.

”تقدمت بطلب للحصول على شهادة الجنسية لابنتي ولكن قيل لي أنه لا يمكن معالجة الطلب بدون تقديم شهادة جنسية والدها. لقد توفي والدها ولا أملك أي من وثائقه.“
(نازحة من الانبار في بغداد)

ومن الواضح أن الحصول على الوثائق، التي تشمل الهوية الوطنية، يعتمد كلياً على تقديم وثائق الوالدين. على الرغم من أن العراق قد قام بإصلاح قوانينه للسماح للمرأة بمنح جنسيتها لأطفالها عند الولادة،²⁹ إلا أن عدم قدرة النساء النازحات على القيام بذلك دون وثائق الأبوة يعد تقييداً كبيراً يجعل العديد من الأطفال النازحين عرضة لخطر انعدام الجنسية.

ويعاني البالغون أيضاً من التسجيل للحصول على الوثائق، ويبدو أن العقبات البيروقراطية تمنع النازحين من القيام بذلك، مثل شرط إعادة استخراج الوثائق من مكان مخصص يصعب الوصول إليه، والأراضي التي تسيطر عليها داعش أو المناطق غير الآمنة. إلى

تحديث لسجلاتي على نظامهم. وبالمثل، لم يتمكن ابني المتزوج حديثاً من إصدار بطاقة هوية جديدة لأنهم بحاجة إلى تحديث سجلاتي أولاً.“
(نازح من نينوى في النجف)

وكثيراً ما أشار النازحون إلى أنهم يواجهون الفساد داخل المكاتب العامة، فضلاً عن تكبد تكاليف إضافية للحصول على الوثائق المدنية الهامة: «كان علي أن أدفع 27,1 مليون دينار عراقي لإصدار وثائق عائليتي من ثلاثة أماكن مختلفة في بغداد: الحصة، أبو غريب والعالمية.»²⁵ وأشار نازح آخر من الرمادي، الأنبار إلى قيود بيروقراطية مماثلة:

”لقد تقدمت بطلب للحصول على بطاقة ذكية للنازحين²⁶ من أجل تلقي المساعدات الحكومية النقدية. يتم إصدار هذه البطاقة من قبل الحكومة للحصول على منحة العائلات النازحة. أخذت كل وثائقي إلى مكتب في الحارثية حيث قاموا بفحص اسمي على سجلات أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وأكدوا من إدراج اسمي. عندما ذهبت إلى استلام البطاقة، قالوا لي أن اسمي غير موجود. جادلت مع الموظف هناك حول أن الوثيقة التي بيده اليمنى ذكرت أن بياناتي موجودة في سجلاتهم. فصرخ في وجهي وكان علي أن أذهب إلى قسم الشؤون القانونية. قامت الشؤون القانونية أيضاً بالتحقق من ملفاتهم وأخبروني بأنهم لم يتمكنوا من العثور على اسمي. وشعرت باليأس ولم أتبع البطاقة منذ ذلك الحين.“
(نازح من الانبار في بغداد)

القيود القائمة على الجنس تمثل عقبات إضافية على ربات الأسر اللاتي يسعين إلى القيام بإجراءات التسجيل. وأبرزت النازحات مدى الاستضعاف الذي شعرن به أثناء محاولة الحصول على الوثائق المدنية: «بالنسبة لي، كان الأمر صعباً جداً. كوني امرأة، لا أستطيع إنجاز الأمور بنفسني.»²⁷ وعبرت نازحة أخرى تقييم في بغداد عن قلقها:

”عندما قتل أخي في تلعفر، لم تتمكن من الحصول على وثيقة قانونية من المحكمة في الموصل قبل مغادرتنا لتقسيم ميراثه. عندما قدمنا طلباً للحصول على مثل هذه الوثيقة القانونية، أخبرتنا السلطات أنه ليس بإمكاننا استخراجها من كربلاء، وأنها بحاجة إلى العودة إلى الموصل للقيام بذلك.“
(نازح من نينوى في كربلاء)

القيود المفروضة على إصدار الوثائق المدنية التي يواجهها النازحون داخلياً تعد أمراً سائداً على الرغم من الجهود السابقة المبذولة لمعالجة هذه المسألة. في عام 2014، قامت وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الداخلية العراقية بإنشاء مركزين في بغداد والنجف لإعادة إصدار الوثائق المدنية الجديدة، جوازات السفر وشهادات الميلاد للنازحين القادمين من الأنبار، ديالى، صلاح الدين، الموصل وكركوك، ومع ذلك، اعتباراً من عام 2016، يشار إلى أنه يمكن إصدار الوثائق المدنية من قبل وزارة الداخلية في بغداد، والنجف أو شيخان فقط.³³

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدأت مديرية الجنسية العراقية في إصدار واستبدال وثائق الهوية في عدة مواقع في محافظة الأنبار بعد النزوح من الفلوجة في 2016.³⁴ وأكد النازحون أن السلطات حاولت في الواقع معالجة قضايا تسجيل النازحين من محافظة الأنبار عن طريق فتح مكاتب بديلة في المناطق التي يمكن الوصول إليها أو الأمانة في محافظة الأنبار. ومع ذلك، اشتكى العديد من أن الوصول إلى هذه المكاتب لا يزال مرتفع التكلفة، محفوفاً بالمخاطر ومستهلكاً للوقت، وخصوصاً بالنسبة للنازحين الذين نزحوا إلى محافظات أخرى.³⁵ يقال أنه في محافظتي كربلاء والنجف هناك مكتب واحد فقط يعمل للهجرة والمهجرين، مما يؤدي إلى ساعات انتظار طويلة للنازحين داخلياً، والذين يتم رفض تقديم الخدمة اليهم في أغلب الأحوال.³⁶

هناك بعض الجهود الدولية لمعالجة هذه القضايا. في محاولة لتحسين الوصول إلى إجراءات اكتساب الجنسية، وهوية الاحوال المدنية ووثائق الهوية الوطنية، عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة

جانب المخاوف المتعلقة بالحماية والحقوق على المدى الطويل، إذا كان النازحون غير قادرين على إعادة استخراج بطاقات الهوية القانونية، فإنهم أيضاً يواجهون خطر فقدان الجنسية.³⁰ بدون وجود الوثائق المدنية الضرورية، فقد يواجه النازحون صعوبة في تسجيل حالات الطلاق والوفيات والزواج والولادات اللاحقة، مع فرض قيود على الأخير مما يعيق حصول الأطفال النازحين على الجنسية.³¹ أحد النازحين من محافظة الأنبار قد أكد إحباطه تجاه إجراءات التسجيل:

”أنا في حاجة إلى الحصول على شهادتي ميلاد لطفلي حديثي الولادة، ولكنهم [موظفو مكتب التسجيل المدني] رفضوا تسجيلهما وقيل لي أن السبب هو أنني بحاجة إلى تجديد هويتي الخاصة. عندما أجدد هويتي، سوف اضطر إلى تقديم طلب للحصول على بطاقة إقامة جديدة في بغداد. بعد ذلك، سوف أكون قادراً على تسجيل أطفالي. ولكن، لتقديم طلب للحصول على بطاقات هوية لطفلي حديثي الولادة، سوف اضطر إلى العودة إلى الرمادي من أجل التسجيل. انظر إلى هويتي، التالف بسيط جداً كانت قد صدرت بعد عام 2008. وهم يصرون على أنني بحاجة إلى إصدار بطاقة هوية جديدة.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

وبالمثل، أكد نازح آخر:

”لدي طفلة ولدت في أغسطس/آب الماضي في بغداد. حاولت التسجيل هنا في دائرة الجنسية للحصول على بطاقة هوية وجنسية لها، ولكن السلطات استمرت في إخباري بأنه يمكن إصدار هذه الوثائق فقط من مسقط رأسي. ليس لدي سوى شهادة ميلاد ابنتي.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

نازح من نينوى ويقيم في كربلاء أشار إلى غياب خيارات التسجيل المدني الكافية لضحايا الصراع وأسرههم. التحديات الإدارية لا تنشأ فقط عند الولادة، ولكن أيضاً بعد الموت:

والأولاد) عن طريق فصل نفسي من عائلتي الكبيرة منذ كذا في نينوى. ليس لدي أي وثائق رسمية أصلية، كل ما لدي نسخ فقط. وعلاوة على ذلك، أردت التقدم للحصول على جواز سفر ولكن لأن كل ما لدي من وثائقي هي نسخ فقط، تم رفض طلبي.³⁷ (نازح من نينوى في بغداد)

من الواضح أنه هناك حاجة لاستراتيجية رسمية فورية لإعادة بناء قدرة وفعالية السجلات المدنية، لإنشاء مكاتب السجل المدني الجديدة، وأخيراً، لمراجعة وتعديل نظم التسجيل المدني القائمة.

سلامة وأمن النازحين

لقد تم وصف أسباب وأنماط التهجير الأخير في العراق على نطاق واسع في تقارير أخرى لمركز سيسفاير.⁴³ بمجرد النزوح، يواجه النازحون تهديدات جديدة ومستمرة على سلامتهم وأمنهم.

فقد أعرب أكثر من 75 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم من محافظة الأنبار عن عدم الشعور بالأمان في النزوح. وتم إبراز تهديدات أمنية مستمرة من قبل الكثيرين.

”الوضع الأمني سيء. لا نشعر بالأمان بسبب ما نسمعه من خطف وقتل النازحين من محافظة الأنبار.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

النازحون القادمون من محافظة الأنبار، ولا سيما المناطق التي تسير عليها داعش، غالباً ما يتم التعامل معهم بشك كبير من قبل السلطات والمجتمعات المضيفة الذين يرون أنهم تابعون، أو أنصار لداعش.⁴⁴ وقد أدى ذلك إلى ممارسة انتهاكات ضد النازحين السنة من قبل مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الميليشيات الشيعية، قوات الأمن العراقية وقوات الأمن الكردية. أشارت تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان أنه في عام 2014 و عام 2015، تعرض النازحون القادمون من الأنبار إلى

لشؤون اللاجئين 267 جلسة توعية في عام 2015 للسلطات المحلية وكذلك الأشخاص الذين هم بدون جنسية أو المعرضين لخطر فقدان الجنسية.³⁷ وعلاوة على ذلك، في عام 2015 وخلال النصف الأول من عام 2016، تم تقديم المشورة القانونية بشأن اكتساب أو تأكيد الجنسية العراقية لما يقرب من 1500 شخص، في حين تلقى 3320 شخصاً المشورة القانونية بشأن قضايا الجنسية والوثائق.³⁸ أكد أحد النازحين من محافظة نينوى إلى النجف أن الخدمة القانونية المجانية المقدمة من قبل الكيانات غير الحكومية ساعدته في فهم قضايا تسجيله عندما فقد بطاقات هوية عائلته، وأنه من خلال المساعدة القانونية الاحترافية للأمم المتحدة قد تمكن من استخراج وثائقه.³⁹ كما أكد نازح آخر على النتائج الإيجابية لمثل هذا التدخل، «لقد فقدت هويتي فعلاً وتمكنت من الحصول على بديل لها خلال شهر واحد.»⁴⁰

على الرغم من الجهود المختلفة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمتطوعين الدوليين والمحليين، إلا أن الصعوبات البيروقراطية التي تواجه إصدار الوثائق المدنية الرسمية ما زالت سائدة وتتعوق تدفق خدمات الرعاية الاجتماعية والخدمة العامة للنازحين. لذلك، حيثما يكون الدعم هو الهدف، غالباً ما يكون الوصول إليه هو العائق. على سبيل المثال، وعدت الحكومة العراقية بمنحة تقدم لمرة واحدة بقيمة مليون دينار عراقي (حوالي 850 دولار أمريكي) لكل عائلة نازحة. ومع ذلك، يتم الحصول على هذه المنحة بمجرد التسجيل لدى وزارة الهجرة والمهجرين.⁴¹ وحيث أن العديد من الناس قد فقدوا وثائقهم، أو تمت مصادرتها، فإنه لا يمكنهم التسجيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير الإداري، أو حتى العوائق المحتملة التي قد يواجهها النازحون بسبب هويتهم الدينية أو العرقية يعني أن بعض النازحين قد يعانون من أجل الحصول على هذه المنحة.⁴² قال أحد النازحين:

”لدي العديد من المشكلات مع الوثائق الرسمية. حاولت العديد من المنظمات وحتى المحامين المتطوعين مساعدتنا ولكن لم يتم حل أي شيء. مشكلتي هي أنني ليس لدي بطاقة تموينية وبطاقة بيانات الإقامة. كنت بحاجة للتسجيل للحصول على واحدة جديدة لعائلي (الزوجة

تميز التدفق المفاجئ للنازحين من الفلوجة في المراحل النهائية من هجوم الحكومة العراقية على المدينة في فصل الصيف عام 2015 بوجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتي طغت على قدرات الوكالات الإنسانية. وذكر أن الميليشيات الشيعية المشاركة في تطويق مدينة الفلوجة قد فصلت 1500 من الرجال والفتيان عن أسرهم، مع وجود مئات ممن يخشون التعذيب أو القتل.⁵⁴ اعتباراً من يوليو/تموز عام 2016، ادعت الأمم المتحدة أن ما يصل إلى 900 من الشبان كانوا لا يزالون في عداد المفقودين بعد اختطافهم من قبل كتائب حزب الله وفيلق بدر، وكلاهما من الميليشيات المؤيدة للحكومة.⁵⁵

الأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي وصف الأحداث في مخيمات النازحين بأنها «كارثية».⁵⁶ وأشارت وكالات الإغاثة العاملة على ضفاف نهر الفرات أن 1800 شخص أُجبروا على مشاركة مرحاض واحد؛⁵⁷ وتم إجبار الأسر على النوم في العراء في درجة حرارة 50 مئوية وكانوا يحصلون على توزيعات مخصصة من الطعام فقط.⁵⁸ وتم الإبلاغ عن كثير من الوفيات نتيجة الإنهاك والتعرض لأشعة الشمس، وتم وصف الموقف بأنه كارثة إنسانية.⁵⁹

مع فرار عشرات الآلاف من المدنيين من الأعمال الحربية الجارية في الموصل، تقدر الأمم المتحدة أن ما يصل إلى مليون شخص قد نزحوا نتيجة الهجوم على الموصل.⁶⁰ إذا لم يتم تنفيذ استراتيجية للعبور الآمن والإغاثة الإنسانية والأمن والحماية للنازحين من الموصل، فإن العراق يخاطر بتكرار كارثي لإخفاقات الفلوجة ولكن على نطاق أوسع بكثير.

النساء

تواجه النساء والفتيات النازحات استضعافاً غير متناسب بسبب انهيار الحماية المجتمعية والقانونية وزيادة معدلات العنف القائم على الجنس والتمييز من جانب كل الجهات الحكومية وغير الحكومية. وأكثر ما تم الإشارة إليه على نطاق واسع هو الزواج القسري الممنهج، والعنف الجنسي والاستعباد الجنسي الذي ترتكبه داعش ضد النساء والفتيات من الأقليات

الشم وتدمير الممتلكات وعمليات الخطف والقتل.⁴⁵ وفي عام 2016، لا يزال العراقيون السنة يشيرون إلى خوفهم من الاعتقال أو الخطف بينما يتم استبدال وجود داعش بالميليشيات الشيعية حول المناطق التي تمت استعادتها في صلاح الدين.⁴⁶ من الذين فروا من الفلوجة بناء على أوامر من الحكومة العراقية قبل الهجوم العسكري لاستعادة المنطقة عانى الكثيرون من الاعتقال أو الانفصال عن أفراد الأسرة أو أوضاع المخيمات السيئة التي تشبه أوضاع السجن.⁴⁷

”لا يوجد مكان آمن هنا. إلا إذا عدنا إلى مسقط رأسنا، لا يمكننا الشعور بالأمن والأمان. لقد تركنا نواجه مصيرنا المجهول. كنت قد سمعت، قبل أيام قليلة، عن حادثة اختطاف لنازح من الأنبار في بغداد. ونتيجة لذلك، فإننا لا نترك هذا الخيم إلا للأمور الطارئة. حركة تنقلنا محدودة جداً.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

لقد عانى النازحون من مختلف المحافظات الأخرى من اضطهاد مماثل.⁴⁸ أعرب المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن قلقه من أن النازحين في العراق يعيشون تحت التهديد المستمر للعنف وخطر النزوح الإضافي.⁴⁹ على سبيل المثال، الصراع في صلاح الدين بين جماعات المعارضة المسلحة وقوات الأمن العراقية في مناطق تكريت وبيجي خلق درجة عالية من المخاطر الأمنية للنازحين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى المناطق بسبب إغلاق الطرق.⁵⁰ في محافظة نينوى تم تهجير النازحين الذين كانت تستضيفهم تكليف، أغلبهم من الموصل، قسراً للمرة الثانية عندما سيطرت داعش على المدينة.⁵¹ وفي كركوك، أُشير إلى أن قوات الأمن الكردية قد أجرت مدهامات واعتقالات تعسفية، وكذلك تدمير لملاجئ النازحين الذين ينظر إليهم على أنهم تابعون لداعش.⁵² ويظل النازحون عرضة للاعتقال والاحتجاز، مع ترك الأسر بلا معلومات أو توفير قدر قليل من المعلومات عن أماكن وجودهم. يمكن أن يقضي النازحون الذين ليس لديهم وثائق عدة أيام في الاعتقال قبل أن يتم فحصهم، وفي بعض الحالات يتعرضون للتعذيب والاعتداء الجسدي.⁵³

تعرض النازحين لأخطار مخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة

لقد أدى الصراع المستمر في العراق إلى تفاقم مشكلة خطر التلوث بالمتفجرات القائمة منذ فترة طويلة.⁶⁷ حيث أن العمليات العسكرية لداعش، فضلا عن القصف والغارات الجوية التي تقوم بها القوات الموالية للحكومة، قد خلفت العديد من مخلفات الحرب القابلة للانفجار (ERW) في العراق، مما يشكل خطراً كبيراً على أرواح المدنيين وإعاقة حرية التنقل، وتقديم جهود الإغاثة الإنسانية والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأراضي العراقية تحتوي على متفجرات من مخلفات الحرب باعتبارها إرثاً من الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام 2003 والعمليات العسكرية السابقة. ووفقاً للمرصد العالمي للألغام، إحدى المؤسسات التابعة للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، اعتباراً من عام 2013، فإن ما يصل إلى 1838 كيلومتر مربع من الأراضي العراقية ملوثة بالألغام بالفعل.⁶⁸

لقد قامت داعش وغيرها من الجماعات المسلحة العراقية بنشر استخدام العبوات الناسفة. ووفقاً لمنظمة بحث تسليح الصراع (CAR)، فإن تجارب وتحديث داعش لقدرات سلاحها أدى إلى خلق أنواع متعددة من العبوات الناسفة. استخدامها للانتحاريين، السيارات المفخخة، الشرك الخداعية، الألغام الأرضية وقذائف الهاون المرتجلة مثل عبئا ثقيلاً على قوات البيشمركة، قوات الأمن العراقية، الميليشيات الشيعية، والقوات الأخرى التي تقاتل لاستعادة المناطق التي تسيطر عليها داعش، وكذلك على المدنيين.⁶⁹

الشرك الخداعية غالباً ما تنتشر في التضاريس التي تمت استعادتها من داعش.⁷⁰ مخلفات الحرب القابلة للانفجار - التي تشمل الذخائر غير المنفجرة والذخائر المتروكة القابلة للانفجار - والعبوات الناسفة تمثل تهديدات خطيرة على حياة وممتلكات النازحين العائدين. حيث أن وجودها يعيق

بما في ذلك اليزيديين والمسيحيين والتركمان، وكذلك النساء عموماً.⁶¹

عند الاجتماع مع الشرطة العراقية في كركوك، في مايو 2015، عبرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية حقوق الإنسان عن مخاوف بشأن سلامة وأمن النساء والفتيات بسبب الزواج المبكر، وزيادة البغاء وارتفاع عدد أطفال الشوارع المعرضين لخطر الاستغلال الجنسي.⁶² في حين أن العنف الجنسي كثيراً ما يعزى لانتهاكات داعش في الصراع الحالي، إلا أن النزوح الداخلي للمدنيين كما تشير التقارير أدى إلى تفاقم وقوع جرائم الشرف، الاستغلال الجنسي، والتحرش والزواج القسري والزواج في سن مبكر.⁶³

احتمال التهديد بالعنف الجنسي والعنف القائم على الجنس للنساء والفتيات عند النزوح قد يكون عالياً، ويتطلب إجراءات حماية وقائية. النساء اللواتي تضررن من أعمال العنف في حاجة ماسة إلى الخدمات النفسية والاجتماعية المتخصصة، حيث أنه تمت الإشارة إلى العديد من النساء الهاربات من داعش يقدمن على الانتحار وتظهر عليهن علامات الصدمة. ومع ذلك، فقد كانت استجابة الحكومة للنساء والفتيات اللاتي هربن من داعش عند الحد الأدنى. أفادت المنظمات غير الحكومية العاملة في مخيمات النازحين أن أطباء وزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان لم يكونوا راغبين إلى حد كبير في علاج الناجيات من العنف الجنسي بسبب الأعراف الاجتماعية؛ وفي الحالات التي قاموا فيها بعلاجهن، لم تكن الرعاية كافية بسبب الموارد المنهكة.⁶⁴ كما أن هناك أيضاً وصمة دنيبة للعنف الجنسي التي تجعل النساء يترددن في الإبلاغ عن الاعتداءات أو طلب المساعدة في المأوى، وفي بعض الحالات لا يرغبن في العودة لأسرهن أو مجتمعاتهن.

ونتيجة للصراع، فقدت الكثير من النساء والفتيات الحماية الأسرية التي يوفرها الرجال وأصبحن أكثر عرضة للاعتداءات. أوضحت امرأة نازحة قائلة «كوني امرأة تعيش من دون رجل، أشعر بعدم الأمان.»⁶⁵ الأسر التي تعولها نساء بشكل خاص معرضة لمخاطر تتعلق بسلامتهم وأمنهم، مثل الاستغلال، الاتجار والبغاء وغيره من أشكال العنف الجنسي.⁶⁶

منظمات المجتمع المدني مثل منظمة الصحة و لرعاية الاجتماعية في العراق، ولكن تقديم هذه الخدمة محدود. تم تقديم بعض الدورات التعليمية وكتيبات معلومات حول مخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة من خلال المجلس الدانماركي للاجئين (DRC)، في مخيم مريم العذراء للنازحين في بغداد، الذي يستضيف النازحين المسيحيين القادمين من محافظة نينوى. ومع ذلك، لم يلاحظ أي أنشطة مماثلة في أي من مخيمات النازحين التي تمت زيارتها لغرض هذا التقرير. المجموعة الاستشارية للألغام (MAG) كانت تقدم خدمات التوعية بهذه المخاطر للنازحين في إقليم كردستان العراق.⁷⁴ بالإضافة إلى ذلك، فإن دائرة شؤون الألغام التابعة للأمم المتحدة تقدم وتنسق عمليات التطهير الطارئ، والدعم الاستراتيجي والتقني للهيئة العراقية الكردية لمكافحة الألغام ودائرة شؤون الألغام. من خلال هذا الدعم، تم مسح ست مناطق في الرمادي وتطهيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار لمساعدة إعادة النازحين إلى المنطقة.⁷⁵

العديد من النازحين يعبرون عن قلقهم الشديد من تلوث منازلهم بمخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة، وأكدوا أنهم لن يعودوا إلا إذا تم مسحها بوساطة أجهزة الكشف عن المتفجرات. ووصف نازح من محافظة الأنبار الوضع قائلاً:

”عودة عائلتي إلى المنزل ليست آمنة بسبب الظروف هناك. لقد سمعت أن هناك مخلفات حرب قابلة للانفجار في المنطقة، وقد تم تفجير المنازل هناك وتم تلويث الهواء باستخدام مواد كيميائية، مثل الفوسفور والكبريت.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

ومع ذلك، أشير إلى أن أكثر من 1.1 مليون نازح قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية بحلول نوفمبر تشرين الثاني 2016.⁷⁶ وقد وجدت فرق التقييم التابعة للأمم المتحدة أن المناطق التي تمت استعادتها من سيطرة داعش، مثل الرمادي، مليئة بالعبوات الناسفة ولكن العديد من السكان النازحين اختاروا عدم الانتظار حتى يتم الإعلان عن أن الأرض آمنة لعودتهم قبل أن يبدأوا رحلة العودة، مع مقتل العشرات في غضون أسابيع فقط من عودتهم.⁷⁷ في أواخر أبريل نيسان عام 2016، تم الإبلاغ

إعادة التأهيل والتنمية في مناطقهم الأصلية، كما أنه يحد من حركة العائدين، وبالتالي يعيق الوصول إلى التعليم والعمل. وقد تم تسجيل الكثير من حوادث الوفاة أو الإصابة من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك ثمانية أشخاص قتلوا في الرمادي خلال فبراير شباط 2016 بينما كانوا يحاولون تعطيل عبوة ناسفة أو التحقق من خصائصها.⁷¹

وفقاً لتقرير صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن الغالبية العظمى من هذه الإصابات التي تحدث في الأسابيع الستة الأولى من حالة الطوارئ عادة ما تعزى للاجئين ونازحين عائدين.⁷² بينما قد يكون النازحون إلى حد ما على دراية بخطر المتفجرات في مناطقهم الأصلية، إلا أنهم ليسوا على دراية بطبيعة ومدى الخطر.⁷³ من ثم، أشار أحد النازحين من نينوى:

”أنا على دراية [بالخطر]، ولكننا نحتاج إلى بعض المنظمات لتأتي إلى هنا وثقفتنا أكثر حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة.“
(نازح من نينوى في بغداد)

كشفت نتائج البحث أن 75 في المائة من النازحين أعربوا عن عدم معرفتهم بطرق الحماية أو أساليب الحد من مخاطر العيش في المناطق التي تنتشر بها مخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة. العديد من النازحين ليس لديهم سوى فهم أساسي عن الحماية من مخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة. وأوضح أحد النازحين القادمين من الأنبار:

”لم يتم أحد بتعليمنا عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار وتأثيرها علينا وكيفية الحماية منها. ولكن من خلال تجربتنا الخاصة في الحياة، فإننا نتجنب مثل هذه المخاطر.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

يتم تحقيق السلامة والأمن للنازحين بشكل أفضل من خلال الإعداد، بدلاً من إجراءات الاستجابة. يتم تقديم أنشطة الوعي بالمخاطر من قبل بعض

من تدمير منازلهم والتهديدات الأمنية، بما في ذلك تلك التي تفرضها الذخائر العسكرية القابلة للانفجار.⁸⁰ وأكد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في العراق التقارير التي تشير إلى تفخيخ المنازل بالمتفجرات من قبل داعش لمنع العودة، وعلى الرغم من هذا، كانت الحكومة العراقية توفر حافلات لنقل النازحين إلى مواطنهم الأصلية، كما جعلت دفع المنح لهم مشروطاً بعودتهم.⁸¹ في عام 2015، لم يكن أمام العديد من النازحين السنة من المناطق التي تسيطر عليها داعش أي خيار سوى العودة إلى منازلهم حيث أنهم قد منعوا من الدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان على الرغم من الخطر الداهم في مناطقهم الأصلية.⁸²

عن عودة ما يصل إلى 17000 عائلة إلى الرمادي، على الرغم من وجود مستويات عالية من التلوث بالعبوات الناسفة ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.⁷⁸

في حين أنه قد تم تسجيل هذه الحالات رسمياً كعودة طوعية، تجدر الإشارة إلى أن النازحين داخلياً يشعرون بأنهم مجبرون على العودة إلى مناطقهم الأصلية في كثير من الحالات. الظروف القاسية والصعبة لمخيمات النزوح تعد عامل الدفع الرئيسي (حيث استوفي 15 في المائة فقط من صندوق استجابة المساعدات الإنسانية المستهدف لعام 2015-2016 حتى مارس آذار 2016).⁷⁹ وتشير تقارير أخرى إلى أن الحكومة العراقية قد ضغطت على العراقيين من أجل العودة إلى مواطنهم الأصلية، على الرغم

الأوضاع الإنسانية

تعتمد كل من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بشكل كبير على المساعدات الخارجية من أجل توفير الخدمات للأشخاص النازحين داخلياً. ومع ذلك، لم تكن كافية لتلبية النمو في حجم الاحتياجات الإنسانية في العراق فبالنسبة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحدها، بلغت الفجوة التمويلية حوالي 57 في المائة بحلول نهاية نوفمبر\تشرين الثاني 2016.

من عام 2016 للمنظمة الدولية للهجرة، ينتشر 3,113,958 نازح (518,993 أسرة) في 106 منطقة و 3771 موقع. في بغداد وحدها، يأوي 429,432 نازح في مساكن مستأجرة، 155,172 مع عائلات مضيقة، 171,90 في المخيمات، 7,980 في مخيمات غير رسمية، 82,292 في مبان غير مكتملة، 2,100 في مباني دينية، 2,190 في مباني مدرسية، 630 في الفنادق / الموتيلات، 186 في أنواع أخرى من أماكن الإقامة و 78 نازح في أماكن إيواء مجهولة الأوضاع.⁸⁵

أرقام النزوح في كربلاء هي أقل مقارنة مع تلك الموجودة في بغداد، ويختلف نمط الإقامة. النازحون في كربلاء يعيشون في مبان مستأجرة بشكل خاص أو مجمعات مبان للنازحين (مثل «مدينة الزوار»)، وكذلك «المأوى الحرج»، الذي يضم مخيمات للنازحين، والمباني الدينية مثل المساجد أو الحسينيات، والمدارس والمباني غير المكتملة.⁸⁶ وتعيش العائلات في النجف غالباً في المباني الدينية تحت فئة «المأوى الحرج». ما يصل الى 48,222 من 78,390 من النازحين المسجلين في المنطقة يقيمون في المباني الدينية.⁸⁷

في وقت تتعرض فيه كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لضائقة مالية كبيرة تأتي الحاجة لتوفير احتياجات الملايين من النازحين في مختلف أنحاء العراق. فقد دفع هبوط أسعار النفط وكلفة الحرب ديون العراق إلى 18 مليار دولار أمريكي، ووافق صندوق النقد الدولي (IMF) على قرض لمدة ثلاث سنوات بقيمة 5.34 مليار دولار أمريكي إلى العراق في يوليو\تموز 2016 من أجل دعم الاستقرار الاقتصادي.⁸⁸ وفي المقابل، تشير أرقام هذا العام إلى أن المساعدات الإنسانية في مجموعها قد بلغت حتى الآن نحو 1.6 مليار دولار أمريكي، معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية.⁸⁴

المأوى

يقيم النازحون في العراق في مخيمات رسمية وغير رسمية، وكذلك في مساكن خاصة. وفقاً لأرقام نوفمبر\تشرين الثاني

المتحدة، والهيئات والسلطات الدينية مثل الكنيسة والمرجعية.⁹³ وتختلف الأوضاع من مكان لآخر، مع الإشارة إلى أن الأماكن التي يتم تمويلها أو إدارتها من قبل هيئات دينية تكون أكثر قابلية للسكن من تلك التي ليست كذلك. وتشمل المقارنات توفير أفضل للمياه والكهرباء، والأكثر أهمية، نوع المأوى، مثل توفير البيوت المتنقلة بدلاً من الخيام. ومع ذلك، لا يكون الحال هكذا دائماً.

”مكان إقامتي الحالية هو في قاعة كبيرة داخل هذه الحسينية. إنها ليست كافية. ليس بها خدمات.. ليس لدينا ماء ساخن ولا حمامات.“
(نازح من نينوى في النجف)

النازحون المقيمون في المخيمات غير الرسمية، والتي لا تديرها مؤسسة دينية أو الدولة، تحمل أقصى الظروف. وغالباً ما يشير النازحون في هذه المخيمات إلى حاجتهم إلى شراء وإقامة الخيام الخاصة بهم، وتأمين مصدر خاص بهم للماء والكهرباء والوقود.⁹⁴

من النازحين الذين تمت مقابلتهم، 84 في المائة منهم إما غير راض عن أوضاع المأوى أو لم يكن لديه الشعور بالأمن فيه. وعلى وجه الخصوص، في محافظات كربلاء والنجف، يشعر 70 في المائة من النازحين بأن أماكن إقامتهم غير كافية لإقامة طويلة الأجل. بالتأكيد، الاستقرار هو مفتاح الحل أيضاً، حيث أن بعض العائلات النازحة التي تعيش في المباني المدرسية يخشون «إخراجهم من المدرسة في أي لحظة» كما أكد أحد النازحين الذين تمت مقابلتهم.⁹⁵

الدور المؤثر للمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في تقديم المساعدة إلى النازحين، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش حيث لا يمكن للهيئات الدولية اختراقها، كان ضرورياً لحماية هؤلاء السكان.⁸⁸ ومن المعلوم أن منظمات خط المواجهة تلك تقدم أكثر من نصف المساعدات للنازحين.⁸⁹

في إقليم كردستان العراق، أنشأت حكومة إقليم كردستان لجنة تنسيق مشتركة للأزمة في محاولة لتحسين التنسيق بين المنظمات المختلفة. ومع ذلك، لم يشهد النازحون بالضرورة أية استجابة فعالة. على سبيل المثال، تشير تقارير من مخيمات اشتي في عينكاوة، والتي تأوي حوالي 1200 أسرة، إلى أن حكومة إقليم كردستان قدمت ووافقت فقط على أرض ليقام عليها المخيم، ولكن الكنيسة هي من تحملت مسؤولية توفير المأوى داخل هذه المخيمات.⁹⁰ وبالمثل، في كربلاء والنجف، تم تولي مسؤولية المأوى والمسؤولية عن معظم النازحين في المحافظة من قبل ضريح الإمام الحسين في كربلاء، ومسجد الإمام علي في النجف، حيث تستضيف كل من المدينتين الآلاف من الأسر النازحة في المساجد والمباني الدينية (الحسينيات).⁹¹ في النجف، لا تزال الغالبية العظمى من النازحين يقيمون في المباني الدينية، حتى أكتوبر/تشرين الأول 2016.⁹²

الأوضاع والاكتظاظ

ذكر النازحون الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير أن مقدمي المأوى يشملون القبائل والمنظمات غير الحكومية المحلية وكذلك الحكومة العراقية والأمم

وضع أفضل بكثير. اشتكى النازحون الذين يعيشون في بيوت متنقلة أن المساكن الصغيرة ساخنة للغاية في الصيف وباردة في الشتاء.¹⁰³ وأوضاع ارضيات المخيمات المكسوة بالحصى مثلاً أو المغطاة بالطين، تؤثر بالسلب أيضاً على النازحين خلال فترات سوء الأحوال الجوية. أبرزت امرأة مقيمة في بغداد هذه الظروف قائلة: «أنا أعيش في بيت متنقل في مخيم. عندما تمطر يكون الوضع كارثياً لأننا لا نستطيع حتى الخروج. حيث ينغمر المخيم بالمياه.»¹⁰⁴

وأكد النازحون عبء الجمع بين البنية التحتية غير المناسبة، والافتقار إلى الخصوصية والظروف الجوية السيئة:

”أعيش في خيمة، في مخيم. مساحتها حوالي 4 × 6 أمتار. نحن أسرة مكونة من ستة أفراد يعيشون في هذه الخيمة. قننا بعمل امتداد للخيمة عن طريق شراء هيكل من الحديد. الحمامات ودورات المياه مشتركة مع خيام أخرى. عندما هطلت الأمطار، أغرقت الخيمة بالماء. ثم كان علينا شراء غطاء من البلاستيك للخيمة.“
(نازح من الانبار في بغداد)

يشير النازحون إلى ظروف غير صحية للغاية في المخيمات. هناك نقص خطير وواضح في خدمات البنية التحتية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في أماكن إيواء النازحين. النازحون في مخيمات مثل الغزالية في بغداد ليس لديهم منطقة نظيفة لغسيل الملابس، وفي بعض الأحيان تمت إقامة خزانات المياه بجانب حاويات النفايات.¹⁰⁵ المراحيض ومرافق الاستحمام مشتركة عادة، وتتطلب أنظمة صرف صحي مناسبة، في حين تفتقر بعض المخيمات إلى مرافق الاستحمام كلياً، مما يجبر سكانها على استخدام ستائر مؤقتة من السجاد أو الملاءات للاستحمام وراءها، أو الاستحمام في حجرة المراوح، إذا كان ذلك متاحاً.¹⁰⁶ عدم وجود مرافق استحمام منفصلة أو مناسبة لا يمثل خطراً على الصحة والنظافة فحسب، بل يمكنه أيضاً زيادة تعرض الإناث لأعمال العنف الجنسي، و تكون الأسر التي تعولها نساء أكثر عرضة للخطر بشكل خاص.¹⁰⁷

على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، تظل أوضاع المأوى غير كافية إلى حد كبير.

وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية إلى أن الخيام، والتي مساحتها حوالي 25 متراً مربعاً، تأوي في كثير من الأحيان أسراً من ثمانية أفراد أو أكثر.⁹⁶ النازحون الذين يعيشون في أماكن خاصة يواجهون أيضاً تحديات مماثلة من الاكتظاظ، حيث تشترك في كثير من الأحيان اثنين أو ثلاث عائلات في منزل صغير.⁹⁷ ووصف أحد النازحين هذه الأوضاع قائلاً: «أعيش مع أربع عائلات في منزل خاص مستأجر، يتألف من غرفتين فقط. تضم كل غرفة عائلتين.»⁹⁸ وذكر نازح آخر أنه يعيش مع 12 شخصاً آخرين، من ثلاث عائلات مختلفة، في مسكن من غرفة نوم واحدة.⁹⁹ ولكن لا تزال هناك حالات أكثر شدة للاكتظاظ، حيث يشير أحد النازحين إلى أن عائلته المكونة من 26 فرداً تعيش في منزل صغير مساحته 40 متراً مربعاً.¹⁰⁰ وهناك آثار نفسية واجتماعية واضحة للاكتظاظ، وخاصة بين الأطفال.

”إنه مكان صغير جداً. لا يمكننا اللعب هنا. نحن مقيدون جداً من قبل جيراننا الذين يصرخون علينا عندما نلعب في الشارع أو حتى في منزلنا الصغير. حتى عندما ندرس بصوت عالٍ، يقولون لنا التزموا الهدوء.“
(نازح من الانبار في بغداد)

الطقس والصرف الصحي

لظروف الطقس القاسية في العراق أيضاً عواقب سلبية على إقامة النازحين. أثناء هطول الأمطار الغزيرة، تصبح المخيمات مغمورة بالمياه وتنهار الخيام، كما حدث في الآونة الأخيرة لأحد النازحين من ذوي الإعاقة، «عندما هطلت الأمطار، وانهارت خيمتي واضطرت إلى إخلاء عائلتي إلى اللطيفية»¹⁰¹ لبضعة أيام. يعتمد نظام الصرف الصحي على خزانات الصرف الصحي.¹⁰²

على الرغم من أن المنازل المتنقلة، نسبياً، تكون أكثر متانة وأفضل تجهيزاً من الخيام، إلا أن العائلات النازحة التي تعيش في منازل متنقلة ليست بالضرورة في

النساء في النزوح

العراقية والأمم المتحدة. مع تزايد عدد المحتاجين، تم عقد العديد من الشراكات بين المنظمات الوطنية والدولية، للعمل على توفير أكبر قدر من المساعدة الضرورية الممكنة للنازحين. على سبيل المثال، برنامج الأغذية العالمي (WFP) لديه أكثر من عشرة شركاء، على الصعيدين الوطني والدولي، يعمل معهم في العراق، إلى جانب تنسيق اليونيسيف لآلية الاستجابة السريعة (RRM) التي تم تصميمها لوصول الدعم المنقذ للحياة إلى النازحين حديثاً.¹⁰⁹

ومع ذلك، لا تتم ترجمة هذا تلقائياً إلى حصول من هم في حاجة ماسة إلى مساعدات على تلك المساعدات بسهولة. يشير النازحون إلى وجود نقص حاد في المواد الغذائية الأساسية والمواد غير الغذائية، على الرغم من تقديمها من قبل المخيمات و الكيانات الدينية والمنظمات الدولية والمحلية أو المجتمعات المضيفة.¹¹⁰ وأشار البعض أيضاً إلى الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي منعت توزيع المواد الغذائية:

”لا أحصل على حصتي الشهرية من المواد الغذائية. تقدمت ثلاث مرات إلى مكتب وزارة التجارة حيث قاموا بإعطائي تفاصيل وكالة التوزيع لتلقي حصتي الشهرية. عندما ذهبت إلى هناك، قالت الوكالة ان اسمي ليس على قائمتهم. خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لم نحصل على أي مساعدات غذائية في مخيمنا. بالأمس فقط، حصلنا على 25 كغ من دقيق القمح، 5 كغ من السكر، كيس من العدس وكيس صغير من الملح.“
(نازحة من الانبار في بغداد)

الوضع في سنجار في شمال العراق يمثل مصدر قلق خاص. على الرغم من استعادتها من داعش في نوفمبر تشرين الثاني عام 2015، تم إغلاق سنجار فعلياً في الأشهر الأخيرة. أشار السكان المحليون ومنظمات الإغاثة أنه يتم حظر الأدوية والمواد الغذائية والمواد غير الغذائية عند نقاط تفتيش حكومة إقليم كردستان من منطقة سنجار إلى دهوك، أقرب مدينة رئيسية للسكان اليزيديين¹¹¹ الذين تم تهجيرهم قسراً بشكل جماعي عندما استولت داعش على سنجار في عام 2014، وتمكن عدد قليل جداً منهم من العودة.

وفقاً لتقرير لمنظمة ريتش (REACH) وغيرها من المنظمات الإنسانية، فإن ثمانية في المائة من الأسر التي تعيش في مخيمات في انحاء العراق تعولها نساء، و 53 في المائة من النازحين في المخيمات هم تحت سن 18 عام.¹⁰⁸ الأمهات المطلقات او المفقود ازواجهن والأرامل والإناث الأيتام أكثر عرضة للخطر في النزوح. ووصفت أرملة شابة من محافظة الأنبار الظروف المعيشية لها قائلة:

”أنا أعيش في متجر صغير تم إخلاؤه من قبل مالكه. أعيش مع ابني و أمي وأخي الأصغر. هناك أرض خالية خلف المحل والتي تطوع أهل الخير لإقامة حمام وخزان مياه لنا بها.“
(نازحة من الانبار في بغداد)

وصفت أرملة شابة أخرى تكرار تحركها من منزل شقيقتها إلى منزل شقيقتها الأخرى مع ابنتها:

”ليس لدي منزل، ولا مكان خاص. أنا أرملة مع طفلة. أعيش بشكل مؤقت مع أختي. منزلها صغير جداً ومتضرر.“
(نازحة من الانبار في بغداد)

المساعدات الغذائية و ضمان الدخل

ذكر 40 في المائة ممن تمت مقابلتهم أن لديهم دخل لدعم أسرهم، خاصة أولئك العاملين في القطاع العام أو الذين يحصلون على الضمان الاجتماعي، ولكن ما تبقى من 60 في المائة منهم كانوا ينفقون من مدخراتهم أو كانوا يعتمدون بشكل كبير على المعونات المقدمة لهم.

المواد الغذائية وغير الغذائية

وفقاً للنازحين الذين تمت مقابلتهم، كان أكبر أربعة من مقدمي المواد الغذائية وغير الغذائية هم المنظمات غير الحكومية المحلية والقبائل والحكومة

الدخل والمعيشة

أربعة وثمانون في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير أعلنوا أن دخلهم غير كاف لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية. العديد من النازحين الذين يعيشون في مساكن مستأجرة يجدون أن الجزء الأكبر من دخلهم يذهب في دفع الإيجار، وبالتالي فإن الأسر التي تعيش في مثل هذه الأماكن تواجه تحديات مالية مماثلة أو أكبر من النازحين في المخيمات. أوضح أحد النازحين العاملين قائلاً، «أنا موظف حكومي وأحصل على راتب شهري. ومع ذلك، فالراتب لا يكفي لتغطية جميع احتياجات عائلتي. راتبي بالكاد يغطي الإيجار.»¹¹⁷

كما أن تأخر الحكومة المتكرر في دفع الرواتب له أيضاً تأثير سلبي مباشر على الحياة اليومية للنازحين، وخاصة للأسر ذات الدخل الواحد:

”هناك دائماً تأخير في دفع رواتبنا والدخل لا يكفي لتغطية احتياجاتي. لقد كنت مديناً قبل احتلال داعش وكان ديني قد ازداد بشكل ملحوظ منذ زواجي، حيث أنني أنفقت الكثير من المال على الانتقال من الرمادي، ولم أحصل على راتبي لمدة ثمانية أشهر. لدي عائلة من ستة أفراد وأنا مسؤول عن تغطية جميع تكاليفنا.“
(نازح من الانبار في بغداد)

ادعت نصف النازحات اللواتي تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير، أنهن كن يعتمدن على أفراد العائلة الذكور من أجل البقاء على قيد الحياة. هناك اعتماد مالي كبير بين النازحات على أفراد العائلة المتمكنين مالياً، ولكن النازحات اللواتي ليس لديهن معيل مباشر من الذكور، كالأسر التي تعولها النساء، قد يعيشون في ظروف قاسية. امرأة نازحة مقيمة في مخيم الغزالية وصفت التحديات المالية والمعنوية للفرق في النزوح بقولها:

”أتى المنظمات للتبرع بالسكر، الشاي، البطانيات، وبنود مماثلة ولكن لدي احتياجات أخرى وليس لدي أي موارد مالية. اضطررت لبيع بطانية مقابل 5000 دينار عراقي [حوالي 4 دولارات

العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية أشارت إلى أنها على علم بالقيود المفروضة منذ أبريل/نيسان 2016، ولكنها لا تتدخل بسبب خطر تهديد عملياتها الواسعة في إقليم كردستان العراق، خاصة أن السلطات الكردية هي التي تشرف على المساعدة الإنسانية الدولية و تستضيف هذه المنظمات، إلى حد كبير في دهوك. خلال اتصال في ديسمبر/كانون الأول عام 2016، أعرب مسؤول كبير في حكومة إقليم كردستان أن القيود على حركة المدنيين داخل وخارج المناطق المحررة حديثاً كانت بسبب الاحتياطات الأمنية و«السبب وراء عدم السماح بدخول بعض السلع إلى منطقة سنجار هو الخوف من أنه يتم نقلها إلى إرهابيي [داعش] في جنوب سنجار وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة داعش.»¹¹²

ومع ذلك، فإن تقييد المساعدات للنازحين هو أيضاً نتيجة للنزاعات الإقليمية على سنجار بعد تحريرها من قبضة داعش. ويجري تنفيذ الاجراءات الأمنية المشددة من قبل قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني على معبر فيشخابور أو «اليعربية»، عندما تسوء العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب العمال الكردستاني والقوات التابعة له.¹¹³ ويتم التنازع على السيطرة على سنجار في الوقت الحاضر بين قوات البيشمركة الكردية العراقية، وحدات حماية الشعب الكردية السورية (YPG)، وحزب العمال الكردستاني والمليشيات اليزيدية المتحالفة معه (YPS). في حين أن الوضع الفعلي على الأرض مربك، فمن الواضح أن هناك الكثير من الارتياح وحتى العداء بين هذه الجماعات من المقاتلين، بما في ذلك الميليشيات اليزيدية التي لعبت أدواراً هامة في استرداد السيطرة على سنجار. الانعدام التام للوحدة لا يفعل شيئاً لطمأنة المجتمع.¹¹⁴

يقال بأن المساعدات الإنسانية، بما في ذلك (خيام) المأوى وغيرها من اللوازم، يجري تحويلها بنشاط إلى حوزة السكان الموالين للحزب الديمقراطي الكردستاني.¹¹⁵ في الواقع، على الرغم من الوجود المشار إليه لمؤسسة بارزاني الخيرية، يصل إلى سنجار جزء قليل جداً من المعونة الدولية وأن هناك حاجة ملحة للأغذية والإمدادات الأساسية. نحو ثلاثة آلاف من اليزيديين المتبقية على جبل سنجار حتى الآن ما زالوا يحصلون على المساعدة.¹¹⁶

”أنا عامل. ليس لدي عمل مستقر. الأسبوع الماضي عملت يوماً واحداً فقط، في حين أن هذا الأسبوع لم أعمل على الإطلاق. وعلى هذا الحال، فإن دخلي لأ يكفي.“
(نازح من نينوى في بغداد)

لقد أحدثت الأزمة الاقتصادية الحالية في العراق عواقب وخيمة على مصادر دخل النازحين.

”إذا كان هناك عمل للقيام به، فإن أبنائي يغطون تكاليفنا. ولكن الآن، الشركات والدولة مفلسة وليس هناك عمل. أحياناً تكون روايتهم كافية لتغطية تكاليفنا وأحياناً أخرى لا.“
(نازح من نينوى في النجف)

بالإضافة إلى ذلك، يجب على النازحين الباحثين عن عمل التنافس مع المجتمعات المضيفة، والتي واجهت فيها فرص العمل صعوبات شديدة نتيجة الزيادة السكانية في مناطق النزوح. وقد أدى هذا إلى توترات اجتماعية وإحباط شديد، سواء فيما بين السكان المحليين والنازحين.

مدفوعات الضمان الاجتماعي مثل معاشات التقاعد، على الرغم من أن مبالغها صغيرة، إلا أنها تأثرت أيضاً بالوضع الاقتصادي الضعيف حيث أن الحكومة أوقفت، خفضت أو أخرت المدفوعات، مما جعل النازحين الذين يعتمدون فقط على هذا الدخل يعيشون على التبرعات الخيرية من المواد الغذائية وغير الغذائية.¹²⁰ ومع ذلك، ومع دخول أزمة النزوح التي طال أمدها إلى عامها الثالث، فقد انخفضت المساعدات الإنسانية والخيرية من قبل المجتمعات المضيفة، كما هو متوقع، في حين ارتفعت أعداد النازحين والاحتياجات المترتبة على ذلك: «يتبرع الناس بالطعام الذي يشمل اللحوم والدجاج ونحن نطبخها، ولكن في هذه الأيام هناك طعام أقل بالمقارنة مع الأشهر السابقة. وليس لدينا دخل لذلك نحن بحاجة إلى هذه التبرعات من أجل العيش.»¹²¹

أمريكية] للإنفاق على بناتي. لدي الكثير من الاحتياجات ولكن لا أستطيع أن أطلب من الناس كل ما أحتاج. إذا جاء رجل إلى التبرع بشيء لي، لا أستطيع أن أقول له انني في حاجة إلى هاتف جوال للتحدث مع أقاربي، على سبيل المثال. لدي كرامة. حتى أنني لم أترك هذا الخيم منذ دخوله، ليس لدي ملابس لائقة للارتداء. انظروا إلى بناتي. ليس لدي المال لشراء ملابس هن. نبيع الفراش أو البطانيات لشراء الطعام. أحياناً اطعمهم فقط الخبز والشاي والحساء، أو المعكرونة التي يتم توزيعها علينا من قبل الجهات المانحة. لم نواجه من قبل أي نوع من الجوع، إنه من الصعب جداً أن تطلب المساعدة من أحد.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

التحدي المالي كبير أيضاً في الحالات التي يجب فيها على أحد الأقارب الذكور تحمل المسؤولية المالية لكل من عائلته وعائلة أخرى تعولها أنثى:

”أخي يغطي تكاليفنا. ومع ذلك، فإن دخله ليس كافياً. بالأمس طلبت منه ابنتي شراء ملابس لها، وقال لها انتظري الآن حتى أقوم بجمع قيمة الإيجار. وقام صاحب المنزل بزيادة الإيجار هذا الشهر.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

العائلات النازحة التي لديها أكثر من معيل تحصل على دخل أكبر لتغطية احتياجاتها، ولكن عادة ما تكون عائلات كبيرة و بها عدد أكبر من الأفراد المعالين؛ وبالتالي يكون إجمالي الدخل كفاً فقط. علق أحد النازحين من نينوى في النجف على هذا الوضع قائلاً، «لدي أربعة أبناء في الجيش. إجمالي دخلهم جيد.»

يشير موظفو الخدمة المدنية الذين نزحوا من المناطق التي تسيطر عليها داعش إلى وسط أو جنوب العراق إلى أنهم مازالوا قادرين على الحصول على روايتهم الشهرية ومع ذلك، يعتمد العمال المؤقتون أو التجار اعتماداً كبيراً على توفر العمل: «إذا كان هناك عمل أقوم به، فسوف أكسب المال.¹¹⁸ خلاف ذلك، ليس لدي مصدر دخل.»¹¹⁹ وكرر أحد النازحين نفس المأزق قائلاً:

الرعاية الصحية، السلامة الجسدية والنفسية

”نذهب إلى المراكز الصحية أو المستشفيات العامة. ليس لدينا المال للذهاب إلى الاختصاصيين. لم أتناول الدواء الذي تم وصفه لي لمدة أربعة أشهر وأنا لا أملك المال لشراؤه.“
(نازح من الانبار في بغداد)

ويفتقر العديد من النازحين حتى إلى الموارد المالية للحصول على الرعاية الصحية العامة، لذلك يجب عليهم الاعتماد على الصيدليات للتشخيص والعلاج، فضلاً عن شراء الأدوية.¹²⁸ بدلاً من ذلك، يعتمد النازحون الذين لديهم أموال محدودة للغاية كلياً على العلاج من قبل الأطباء الذين يتطوعون بخدماتهم للأفراد النازحين:

”نذهب إلى الأطباء المتطوعين من القطاع الخاص الذين لا يحصلون منا على مقابل مادي. ابني لديه مشاكل في الكلى ويعالج مجاناً من قبل طبيب في النجف لأننا نازحون، ولكن لا يزال يتوجب علي شراء جميع الأدوية من الصيدليات.“
(نازح من نينوى في كربلاء)

التدهور في نوعية الخدمات وعدم وجود الموارد يمثلان حاجزاً آخرًا للعلاج. وقد عبر نازح عن قلقه قائلاً:

”عادةً أذهب إلى عيادة هذا المخيم التي توفر أدوية الشراب فقط. معظم الأدوية قد انتهت صلاحيتها، وهم يتحصلون من بعض الأدوية. يجب أن أذهب إلى طبيب خاص ولكن ليس لدي المال للقيام بذلك. أصيبت واحدة من بناتي بالحُمى، الإسهال وكانت تتقيأ لمدة سبعة أيام، ولكنني لا أستطيع أن أخذها إلى الطبيب. لا أعرف ماذا أفعل أو إلى أين أذهب.“
(نازح من الانبار في بغداد)

عيادات مخيمات النازحين مجهزة بأدوات طبية أساسية جداً، ومزودة بأدوية محدودة، وغالباً ما تدار من قبل ممرضات وليس أطباء. نظراً للخدمات المحدودة لهذه العيادات، يبحث النازحون في كثير من الأحيان عن بدائل أخرى للحصول على الرعاية الطبية، وخاصة عندما يسعون للعلاج على يد متخصص.¹²⁹

فرض نزوح أكثر من 3.1 مليون شخص منذ يناير كانون الثاني عام 2014 ضغوطاً شديدة على خدمات الرعاية الصحية في العراق. تحدد منظمة الصحة العالمية (WHO) الآثار المترتبة على الصراع أو معظم الأزمات لتشمل ”ارتفاع معدلات الوفيات؛ المعاناة الواضحة، خصوصاً النساء والأطفال وكبار السن، وزيادة أعداد المعاقين أو أصحاب الأمراض المزمنة.“¹²² بينما يستمر التأثير المتزايد للصراع على الحاجة إلى الرعاية الصحية بين النازحين، إلا أن العنف والبيئة الأمنية غير المستقرة التي أعقبته قد أدت إلى تدمير البنية التحتية الطبية، ونقص المعدات واللوازم الطبية،¹²³ وعدم وجود الأطقم الطبية.¹²⁴ مما أدى إلى فرض مزيد من القيود على الوصول إلى الرعاية الصحية في كل من المناطق التي تسيطر عليها داعش والمستردة في العراق.

لقد دعمت منظمة الصحة العالمية الحكومة العراقية للاستجابة لاحتياجات النازحين الصحية مع توفير العيادات المتنقلة، والقوافل الطبية والأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية والدعم الفني.¹²⁵ كما أكدت أيضاً وزارة الصحة العراقية أنها توفر الدواء للنازحين المسجلين دون أي تكلفة من خلال عيادات صحة المجتمع في بغداد، بما في ذلك أدوية الأمراض المزمنة.¹²⁶ على الرغم من ذلك، لا تزال الخدمات الصحية غير كافية من حيث الجودة وسهولة الوصول إليها.

إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف

لا يزال 43 في المائة من النازحين يقصدون المؤسسات الصحية العامة، بما في ذلك المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، لعلاجهم نظراً للخدمات المجانية أو الرخيصة التي يتم تقديمها هناك.¹²⁷ ومع ذلك، يكون العلاج في كثير من الأحيان غير مكتمل، حيث أن النازحين الذين لا يمكنهم الحصول على المساعدات الطبية المجانية لا يزالون بحاجة إلى شراء الدواء:

مقابل خدمتهم. وبينما يتم حرمان الأشخاص من مصادر رزقهم والعمل على نحو متزايد، فإن كثيراً من الأشخاص النازحين داخلياً قد استنزفوا مدخراتهم، ونتيجة لذلك، أصبح الحصول على هذه الخدمات الحيوية متعزراً بشكل متزايد.¹³⁰

عافية النازح

خمسة وأربعين في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير يعانون من أمراض نتيجة النزوح، ويكون أولئك الذين يقيمون في مخيمات أكثر عرضة للمخاطر الصحية. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تعد التهابات الجهاز التنفسي، الإسهال الحاد، والإصابات الجلدية، بما في ذلك الجرب، هي الأسباب الرئيسية للوفاة في مخيمات النازحين.¹³¹ أحد النازحين من محافظة الأنبار ويعيش في مخيم في بغداد وصف الأوضاع الطبية لعائلته، "أنا اعاني من مرض السكري. وقد فقدت زوجتي بصرها ولديها مشاكل في العمود الفقري. ابنتي تعاني من صدمة نفسية. نعاني جميعاً من الجرب والقمل".

زيادة معدل الأمراض الجلدية مثل الجرب والطفح الجلدي خلال فصل الصيف نتيجة لمزيج من المشاكل مثل الحرارة، "عدم توافر المياه، عدم وجود مبردات للهواء وقذارة المخيم".¹³² كما أشير إلى أن أمراض الجهاز التنفسي الناجمة عن النزوح هي الأكثر شيوعاً بين الأطفال، في حين أن إشارة النازحين للآثار النفسية للنزوح، مثل الصدمات النفسية والقلق، كانت بارزة أيضاً.¹³³

"ابني يعاني من مرض الربو. ولم يكن يعايني من الربو قبل النزوح. عمره 12 عاماً. لقد نزحنا بتاريخ 17 فبراير 2014. انتقلنا من مكان إلى آخر قبل أن ينتهي بنا الأمر في هذا المخيم. ليس لدينا ما يكفي من المال لأخذه إلى الطبيب."
(نازح من الأنبار في بغداد)

عادة ما تتم الإشارة إلى الحالات الصحية التي تحدث أثناء الفرار من المنطقة الأصلية إلى منطقة النزوح من قبل النازحين، مما يدل على شدة أوضاع العبور وكذلك تبرز مدى صعوبة الحصول على الرعاية الصحية.

"أقترض المال، وأذهب إلى عيادات خاصة خارج المخيم. ما يسمى عيادة في هذا المخيم هي مجرد مكان متنقل مع بعض الأدوية يديره طبيب أو ممرضة يصفون ويوفرون الأدوية الأساسية والتي تكون في بعض الحالات منتهية الصلاحية. في العديد من الحالات الأخرى، يكون العلاج الذي نحتاجه غير متوفر، ويجب علينا شراؤه من الصيدليات الخاصة خارج المخيم. ولو اضطررت إلى شراء الأدوية من الخارج، فلا يوجد أي جدوى للذهاب إلى عيادة المخيم على الإطلاق."
(نازح من الأنبار في بغداد)

بعض العيادات تعمل بشكل أفضل نسبياً من غيرها. حيث ان هناك إشادة بالعيادة الطبية في مخيم مريم العذراء، الذي يأوي النازحين المسيحيين من محافظة نينوى:

"لدينا منزلاً متنقلاً يستخدم كعيادة داخل هذا المخيم. هناك طبيبة وراهبة من الكنيسة. إذا لم يكن لديهم القدرة على علاج المرضى، فإنهم يقومون بترتيب مواعيد لاصطحاب أولئك المرضى إلى المركز الطبي الكنسي في شارع فلسطين. ويتوفر بالمركز الطبي المتخصصون والمعدات. كما يوفرون وسائل النقل مجاناً."
(نازح من نينوى في بغداد)

وتقدم بعض خدمات الخطوط الأمامية من قبل المنظمات غير الحكومية. منظمة أطباء بلا حدود (MSF) تحاول توسيع مجال خدماتها عبر 11 محافظة من أجل الوصول بشكل أفضل لأولئك النازحين الذين يعيشون في الأوضاع الأكثر اضطراباً وغالباً ما يكون ذلك بالقرب من الخطوط الأمامية للصراع. ومع ذلك، يجب على النازحين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية غالباً أن يسافروا للحصول على الخدمات. ومع ذلك، يجب على أولئك الذين تمر رحلاتهم عبر مناطق عسكرية الحصول على تصاريح. وفي الوقت نفسه، فإن المستشفيات الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة تفرض الآن رسوماً على المرضى

أعرب النازحون الذين يعيشون في مخيمات عن شعورهم بالإذلال، الغربة والنسيان.¹³⁷ وصفت نازحة من الأنبار في بغداد أوضاعها بأنها "مثل الجحيم"، في حين أشارت أخرى إلى ما قد فقدت في نينوى، وقالت "تركنا بيوتنا، مزارعنا وممتلكاتنا خلفنا. إن إجبارك على مغادرة منزلك تماما مثل اقتلاع جذور نبات من التربة." وزاد نقص الخدمات والمرافق أيضاً من الضغوط النفسية للنزوح.

"أنا قلقة جداً حول تلبية احتياجات ابني المعوق. بالأمس، قال لي ابني الآخر المريض "أتمنى أن أموت بدلاً من أن أجعلك تعانين من أجل أن تعتني بي." كيف تشعر الأم عندما يتحدث ابنها إليها بمثل هذه الكلمات؟"
(نازحة من الأنبار في بغداد)

ظروف المعيشة الصعبة وعدم وجود خصوصية في أماكن النزوح تعني أنه يجب على النازحين أيضاً التكيف مع الهياكل الاجتماعية الجديدة، والتي أفاد النازحون إلى أنها تمثل تحدياً نفسياً. وصف أحد النازحين مثل هذه الظروف المعيشية بأنها مقيدة، تفتقر إلى الشعور بالحرية والانتماء التي يشعر بها النازحين في مدنهم الأصلية.

اثنان وثلاثون في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم انفصلوا عن أسرهم نتيجة النزوح، في حين أن البعض قد فقدوا أيضاً جميع وسائل الاتصال بأفراد أسرهم. العلاقات الأسرية في العراق يمكن أن تكون قوية بشكل خاص ومحورية من أجل السلامة الأمنية، الاقتصادية والعاطفية لأفرادها. الانفصال حتى عن العائلة الكبيرة في كثير من الحالات يكون له آثار نفسية على النازحين.

"عندما كنا في الرمادي، كانت عائلتي حولي. شعرت بالأمن والأمان جداً هناك. لم أر والدي، شقيقي وشقيقتي منذ مغادرتنا. الآن، مع زوجي وبناتي، أنا أشعر بالغربة في هذا الخيم. أشعر وكأنني غريبة هنا."
(نازحة من الأنبار في بغداد)

"كنت حاملاً عندما تركنا الحديث إلى بغداد. قضينا أسبوعاً من المشي في الصحراء للوصول إلى بغداد وبسبب معاناتنا على طول الطريق بدأت أنزف. رفضت المستشفى دخولي في البداية. في نهاية المطاف، وافقوا أخيراً على علاجي. أجريت لي عملية جراحية طارئة وولدت ابنتي."
(نازحة من الأنبار في بغداد)

وشدد نازح من الأنبار على الأوضاع عند نقطة تفتيش جسر بزبيز أثناء سعيه للدخول إلى بغداد: "لقد بدأت أعاني أنا وزوجتي من مشاكل في العين والكلى منذ وصولنا إلى بزبيز. كان هناك نقص في المياه الصالحة للشرب، لذلك عانينا. وفقدت زوجتي بصرها منذ ذلك الحين." ويقوم أب من نينوى، نازح إلى كربلاء، بإبراز مدى شدة ظروف رحلة النزوح:

"كان أطفالنا يعانون من الإسهال والجفاف. عند السفر إلى كربلاء من تلغفر، تم نقلنا بواسطة الحافلات. كانت ابنتي تنام في أحضانها. اعتقدت أنها ماتت، وبدأت أحركها. بعد فترة من الوقت، فتحت عينيها. وكان عمرها عام ونصف العام."
(نازحة من الأنبار في كربلاء)

وقد أدت الحالات الأكثر خطورة أثناء رحلة النزوح إلى موت النازحين الذين يرغبون في اللجوء. وروى أحد النازحين عن وفاة والدته،¹³⁴ في حين وصف آخر إجهاض زوجته.¹³⁵

الصحة النفسية

تدهور أوضاع المعيشة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية له تأثير كبير على السلامة النفسية للعديد من النازحين. العنف والخوف، الظروف الصعبة للغاية والمستقبل الضبابي الذي يواجهه الناس في العراق، أدى إلى إصابة العديد منهم بصدمات نفسية.¹³⁶ رغم أن هناك بعض المساعدات المقدمة من قبل بعض المنظمات، مثل التعليم النفسي والاجتماعي أو جلسات الاستشارة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، إلا أن توافر الخدمات النفسية والاجتماعية هو عند الحد الأدنى بالمقارنة مع مدى الحاجة لها.

القاسية مثل الفيضانات، التي أدت إلى الإخلاء القسري للمخيم خلال مدة الفيضان.

حصول النازحين على التعليم عادة ما تعيقه المسافة التي تبعد بها المرافق التعليمية عن أماكن الإقامة. النازحون الذين يعيشون في المناطق النائية يميلون إلى مقاومة إرسال أطفالهم إلى المدارس لأسباب أمنية، مالية وعملية. وأفادت عائلة نازحة إلى مشاركة السيارة للحد من تكلفة السفر لمسافات طويلة، على سبيل المثال، في حين أشار آخرون إلى أنهم لا يستطيعون تحمل هذا على الإطلاق، وبالتالي فإن ذلك يمنعهم من تسجيل أطفالهم في المدارس تماماً. الأطفال المجبرون على المشي لمسافات طويلة للمدارس أو المراكز التعليمية يتأثرون سلباً أيضاً بالظروف المناخية، والتي تجعل من الصعب أو المستحيل حضورهم إلى المدرسة خلال فصول الشتاء القارص. البيئة غير الآمنة في العراق أيضاً تجعل وصول الأطفال إلى المدارس الواقعة خارج محيطهم بمثابة تحدياً من نوع خاص:

”نظراً للوضع الأمني، لا يمكننا تسجيل أبنائنا في المدارس البعيدة. لم يلتحق أطفالنا بالمدرسة لمدة ستة أشهر حتى الآن. قبل هذا، فقدوا عاماً من التعليم أيضاً بسبب النزوح.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

هؤلاء المتغيبون عن المدرسة لفترات طويلة من الزمن لا يتم تقديم خيارات تعليمية بديلة لهم، بدلاً من ذلك، يجب عليهم الاعتماد على جهود التدريس من قبل أفراد الأسرة للحفاظ على مستوى أساسي من التعلم. ومع ذلك، هذا الخيار ليس متاحاً للعائلات دائماً نظراً لظروف النزوح أو نتيجة قدرات الأقارب. الأطفال الذين يكون أبواؤهم من الأميين، على سبيل المثال، هم أقل عرضة للحصول على مثل هذا التعليم المنزلي.

”لدي طفلان في المرحلة الابتدائية، لكنني غير قادرة على تحمل نفقات إرسال طفلي الثالثة إلى المدرسة. ينبغي أن تكون في الصف الأول الابتدائي الآن. عندما كنت أساعد طفلي الأخران في دراستهم، فإنني أقوم في بعض الأحيان بتعليم ابنتي أيضاً.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

غياب حماية وحدة الأسرة له تأثير قوي على الأسر التي تعولها الإناث، بما في ذلك الأرمال والمطلقات أو غير المتزوجات. هؤلاء النساء غالباً ما يواجهن تحديات متعددة الأبعاد للنزوح، بما في ذلك عدم وجود الدعم الاقتصادي والنفسي.

”كوني أرملة نازحة، يجعل الأمر صعباً جداً. أنا فقيرة اقتصادياً ومدمرة نفسياً. عندما أذهب إلى عيادة الخيم، أطلب منهم إذا ما كان بإمكانهم أن يوفروا لي ولابنتي الكبرى بعض العلاج النفسي.“
(نازحة من الأنبار في بغداد)

وبمجرد إزالة هيكل حماية الأسرة، تصبح النساء أكثر عرضة بشكل كبير لانتهاكات حقوقهن، مما يتطلب الدعم النفسي للتغلب على الخوف وللتأقلم مع الوضع الجديد.

الحصول على التعليم

تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين من الأطفال والمراهقين في سن الدراسة في العراق غير ملتحقين بالتعليم نتيجة النزوح والصراع القائم.¹³⁸ وأشارت المقابلات التي تم إجراؤها مع النازحين أن أولئك الذين يقيمون في مخيمات كانوا أكثر عرضة للالتحاق بالمدرسة دون الآخرين. وفقاً لوزارة التربية والتعليم، نشاطات شركاء المجمع التعليمي العراقي، 32 في المائة من الأطفال النازحين فقط هم من لديهم إمكانية الوصول إلى أي نوع من التعليم الرسمي في نهاية يوليو 2015. هناك تفاوت ملحوظ في فرص الحصول على التعليم، بين هؤلاء الأطفال المقيمين داخل المخيمات وغيرهم ممن يقيمون خارجها، عند نسبة 50 في المائة و 30 في المائة على الترتيب.¹³⁹ وتقدر اليونيسيف أيضاً أن 600.000 طفل نازح قد غاب عن سنة دراسية كاملة.¹⁴⁰

كما ذكر نازحون من الأنبار في بغداد وجود فترات انقطاع عن الدراسة بين أبنائهم لمدة عامين أثناء الانتقال من مكان إلى آخر، قبل أن يستقروا في منطقة نزوحهم الحالية. وأشار آخرون إلى الانقطاع عن فصول دراسية بالكامل بسبب الظروف الجوية

أخرى. ولم ألحق أولادي في أي مدرسة منذ ذلك الحين.”
(نازح من الأنبار في بغداد)

بطبيعة الحال، فإن القضايا المتعلقة بحصول الأطفال على التعليم لا تقتصر على التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة. والحقيقة هي أن العديد من المدارس غير قابلة للاستخدام لأغراض التعليم، حيث أن العديد من المدارس إما أنها مأهولة من قبل الأسر النازحة كأماكن للإيواء، أو محتلة من قبل العسكريين، أو أنها تعاني من أضرار جسيمة. في الواقع، تحققت الأمم المتحدة من أنه قد تم تنفيذ ما لا يقل عن 135 هجمة على المرافق التعليمية والموظفين منذ 2014.¹⁴³ ووفقاً لأرقام منظمة اليونيسيف، تم إغلاق حوالي واحدة من كل خمس مدارس نتيجة الحرب.¹⁴⁴ القضايا الجارية التي تتعلق بتوافر وجودة التعليم تطيل أمد ضعف الأطفال وتعرضهم لخطر التحول إلى آليات التكيف السلبي.

الأشخاص ذوي الإعاقة

تنص المادة 32 من الدستور العراقي على: "ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون". في عام 2013، اتخذ العراق خطوات إيجابية لتأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. في وقت مبكر من ذلك العام، أقر البرلمان العراقي قانوناً لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتبعه في فبراير/أشباط 2014 صدور قانون الحماية الاجتماعية. كل من هذه القوانين تحمي استحقاقات التحويل النقدي ومستحقات الخدمات المتخصصة من العراقيين المستضعفين الذين يعيشون تحت خط الفقر - ويعد الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة مستهدفة محددة منهم - من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.¹⁴⁵

إذا كان الأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا لهجمات إرهابية أو عمليات عسكرية يحق لهم أيضاً الحصول على تعويضات، مثل غيرهم من العراقيين. ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا على دراية تامة بحقوقهم أو أنهم يواجهون العديد

في بعض الحالات، عدم كفاية الدخل، أو انعدام للدخل تماماً، قد أجبر العائلات على سحب أبنائهم من التعليم من أجل العمل أو حتى الزواج، وغالباً ما يتم ذلك قبل سن 15 عام، لأنهم ببساطة غير قادرين على تحمل تكلفة العيش.¹⁴¹ اعتباراً من يونيو/أحزيران عام 2016، تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 575.000 طفل في العراق يعمل بدلاً من أن يتعلم، في حين تم تسجيل ما لا يقل عن 975.000 حالة زواج من فتيات قاصرات. كلا الرقمين يمثل ضعف عدد الحالات المسجلة في عام 1990.¹⁴²

تمثل جودة التعليم تحدياً آخرًا للنازحين. أوضاع التعليم ضمن إعدادات مثل الخيام والمنازل المتنقلة لا تحقق معايير مناسبة للتعليم. وبالمثل، يفتقر الأطفال النازحون إلى الاستقرار في المنزل، مما يمنعهم من توجيه الاهتمام إلى الدراسة.

”أطفالي ملتحمين بمدرسة متقلبة داخل الخيم. المعلمون من النازحين أيضاً وهم موظفون في وزارة التربية والتعليم. ومع ذلك، يعيشون في نفس الظروف الصعبة التي نعيش فيها. ولذلك، لا يمكنهم تحقيق جودة تعلم عالية.”
(نازح من الأنبار في بغداد)

في المناطق المضيفة من العراق، تمت الإشارة إلى تصرفات شخصية ومؤسسية سلبية تجاه النازحين في النظام التعليمي. التوتر بين المجتمعات المضيفة والنازحين في بعض الحالات يحبط الآباء تجاه خيار تسجيل أبنائهم في المدارس في مناطق النزوح:

”عندما انتقلنا إلى هذا الخيم، ألحقنا أطفالي في مدرسة قريبة. لم تستقبلهم مديرة المدرسة بشكل جيد وكانت فظة وتمييزية في معاملة الأطفال من النازحين داخلياً. حتى أنها فصلت التلاميذ المسجلين مسبقاً في بغداد عن الطلاب النازحين من محافظة الأنبار. وقالت لأطفال بغداد ألا يختلطوا مع أطفالنا. وقالت لطلاب بغداد أن الأطفال النازحين يعيشون في الخيمات، ومصابون بالقمل، وغير نظيفين وغير مهذبين. ونتيجة لذلك، أبقى بعض الآباء والأمهات أطفالهم في المنزل وقام بعضهم بنقل أبنائهم إلى مدارس

خلال أزمة النزوح الداخلي في العراق، فإن الحواجز التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية قد تفاقمت، والحد الأدنى من هياكل الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية المتاحة التي كانت متاحة لهم قد تعطلت الآن أو انهارت تماماً، مما يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للمخاطر بكثير. الأمر الأكثر أهمية من ذلك هو فقدان المأوى الملائم للنازحين الذين يعانون من إعاقات شديدة في التنقل:

”الشخص المعاق لا يستطيع أن يعيش في خيمة. لا أستطيع تحريك كرسي المتحرك داخل الخيمة بسبب الأرض الترابية. أحتاج إلى شخصين لمساعدتي في الدخول والخروج من الخيمة حيث أنه لا يوجد منحدر. نحن بحاجة، على الأقل، إلى منزل متنقل أو أماكن يتم بناؤها لاستيعاب المعوقين وأسرتهم.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

الحواجز التي تحول دون سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في النزوح ليست إدارية أو مادية فقط، ولكن أيضاً اجتماعية، حيث ترتبط وصمات اجتماعية شديدة بالإعاقة. ونتيجة لذلك، يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من فقدان الوظيفة، تقييد الوصول إلى التعليم، خدمات صحية أكثر فقراً، فرص اقتصادية أقل، وزيادة معدلات الفقر، فضلاً عن تهميش المشاركة الاجتماعية والسياسية.¹⁴⁶

”أنا شخص معاق وليس لدي عمل. اعتدت العمل كحداد وكنت أحقق الاكتفاء الذاتي. منذ وصولي إلى هنا لم أجد أية وظيفة. أشكر الناس الطيبين الذين يساعدوننا.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

على الرغم من التشريعات التي تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نظرياً،¹⁴⁷ إلا أنهم لا يزالون يعانون من التمييز في الحصول على الخدمات والمرافق اللازمة لتلبية الاحتياجات الطبية أو التأهيلية. ثلاثة وسبعون في المائة من النازحين ذوي الإعاقة الذين تمت مقابلتهم لهذا التقرير لم يحصلوا على أي شكل من أشكال الخدمات منذ نزوحهم، في

من العوائق عند الحصول على مدفوعات الرعاية الاجتماعية الأساسية، ولا سيما إذا كانوا بمفردهم.¹⁴⁶ الإجراءات البيروقراطية التي يجب التغلب عليها من أجل الوصول إلى هذه المساعدات كثيرة ومتنوعة. على سبيل المثال، تختلف الإجراءات اختلافاً كبيراً تبعا لنوع الإعاقة. بالإضافة إلى هذا، بالمقارنة مع أولئك الموجودين في إقليم كردستان العراق الذين يقومون بطلباتهم من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان، أولئك الذين يقيمون في وسط وجنوب العراق الذين يتقدمون بطلباتهم من خلال الحكومة العراقية لديهم "معدلات أهلية إعاقة" مرتفعة كثيراً ومعدلات معاشات تقاعدية منخفضة، وإذا كانوا يعملون بأجر فإنهم يصبحون غير مؤهلين للحصول على معاش تقاعدي. ومع ذلك، سواء كنت تقوم بالتقديم إلى الحكومة العراقية أو حكومة إقليم كردستان، فمن الضروري أن يكون لديك هوية الأحوال المدنية و بطاقة إقامة و شهادة جنسية و بطاقة تموينية.¹⁴⁷ وبالطبع، فإن تلبية هذه المتطلبات تعد أمراً صعباً لا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة من النازحين.

وعلاوة على ذلك، يتعين على مقدم الطلب الخضوع لفحص طبي، والذي يجب عليهم دفع مقابله بأنفسهم إذا لم يكن لديهم تقريراً طبياً مناسباً. إذا كانت الإعاقة تحتاج لعملية جراحية إصلاحية، لا بد من تنفيذها قبل أن يصبح صاحبها مؤهلاً للحصول على تعويض.¹⁴⁸ النازحون الذين أصيبوا جراء النزاع أو حدث لديهم الإعاقة نتيجة النزوح قد يواجهون عقبات أكثر تحدياً.

وحتى عندما تتوافر معايير التقدم، يجب على مقدم الطلب انتظار قرار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - الذي قد يستغرق في بعض الأحيان ما يصل إلى شهرين، بعد تقديم الوثائق والتقارير الطبية - قبل أن يطلب منهم الذهاب إلى مكتب الضمان الاجتماعي للتحقق من صحة الطلب كوسيلة من وسائل منع الاحتيال، وذلك قبل عقد لقاء أخير لإنهاء الإجراءات. بمجرد الانتهاء من هذه العملية سوف يحصل المستفيد على بطاقة تحويل الاستحقاقات الإلكترونية، والتي يبدأ سحب الأموال منها بعد ثلاثة أشهر.¹⁴⁹ النساء والفتيات المعاقات لا يحق لهن الحصول على مدفوعات الضمان الاجتماعي إذا كن متزوجات أو إذا كان والدهن على قيد الحياة.¹⁵⁰

المائة من النازحين يشاركون في أنشطة المجتمع المدني أو الأنشطة السياسية.¹⁵⁶ وانخفاض معدلات المشاركة المدنية والسياسية قد يعزى، جزئياً، إلى عدم وجود فرص، ولكن قد يكون أيضاً نتيجة إيلاء النازحين قدر أكبر من الأولوية لأمنهم الفوري والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، أو في الواقع إلى الاستبعاد المتصور أو الفعلي من قبل المجتمعات المضيفة.

تشير اتجاهات المشاركة إلى أن النازحين القادمين من الأنبار قد شاركوا في أنشطة أقل من أولئك القادمين من نينوى. ومع هذا، لم يشارك سوى 30 في المائة من النازحين القادمين من نينوى ممن تمت مقابلتهم في الحياة السياسية أو المدنية، مع كون النازحين من نينوى إلى كربلاء الأكثر نشاطاً.¹⁵⁷

أفاد النازحون في كربلاء والنجف إلى تطوعهم خلال الاحتفالات والمناسبات الدينية للمساعدة في توزيع الإمدادات على النازحين من المحافظات الأخرى.¹⁵⁸ كما يقوم العديد من النازحين أيضاً بالعمل التطوعي أو الإنساني داخل مخيمات النزوح:

”هذا الخيم يضم أربعة أقسام. أنا تطوع لأكون مسؤولاً عن هذا القسم ج. أنا واحد من المتطوعين الذين يقومون بدوريات ليلية لتأمين القسم. ونتيجة لهطول الأمطار الغزيرة التي غمرت الخيم، ترك الناس خيامهم وتخيمهم. وقمت بإجلاء عائلتي وعدت للعمل مع متطوع آخر لمدة تسعة أيام لإزالة المياه وإصلاح الخيام.“
(نازح من الأنبار في بغداد)

وعلى الرغم من انخفاض مستويات المشاركة العامة المشار إليها- والعقبات المتعددة التي تواجه النازحين - من الواضح أن العديد من النازحين في العراق يسعون إلى تحمل المسؤولية ليس فقط من أجل بقاء عائلاتهم على حياة ولكن أيضاً من أجل سلامة زملائهم من النازحين.

حين أن 83 في المائة من الذين تم تقديم خدمات لهم يعتقدون أنها غير كافية للغاية.

”أصبحت بقذيفة هاون عندما عملت في سيد غريب في بلد. حصلت على بعض العلاجات في المستشفى ولكن منذ زوحنا، لم أحصل على أي رعاية طبية.“
(نازح من نينوى في بغداد)

نتيجة تعرض النساء المعوقات على وجه الخصوص للوصفات الاجتماعية والتهميش الشديد في العراق، يتم إقصاء الإناث ذوي الإعاقة اجتماعياً إلى حد أكبر بكثير. في حين أنهم - مثل نظرائهم من الرجال- لديهم وصول مقيد لفرص الرزق والتعليم، بل هن أيضاً أكثر عرضة للعنف والاستغلال القائم على نوع الجنس مقارنة بالنساء غير المعاقات.¹⁵³ ونتيجة لذلك، فإن العديد من النساء النازحات داخلياً من ذوي الإعاقة يواجهن في كثير من الأحيان عدة طبقات من التمييز أو التحديات التي تتعلق بهويتهن، وضعهن أو ظروفهن.

من بين النازحين الذين تمت مقابلتهم لهذا التقرير، يعاني واحد من كل خمسة أشخاص من إعاقة جسدية أو نفسية. هذه النسبة الكبيرة تشير إلى وجود مجموعة فرعية داخل مجتمع النازحين داخلياً، وهم الأكثر عرضة للأخطار وأشكال متعددة من التمييز. ويتجلى هذا الضعف في معدل الوفيات بين السكان المعوقين، والذي هو أعلى 2-4 مرات من معدل الوفيات بين السكان من غير ذوي الإعاقة مما ينذر بالخطر.¹⁵⁴

مشاركة النازحين في الحياة العامة

تعد أهمية المشاركة المدنية والسياسية كجزء من عملية مستدامة لبناء السلام في العراق من الأمور المسلم بها من قبل الاتحاد الأوروبي¹⁵⁵ وغيره من المنظمات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات غير الحكومية لدعم المشاركة العامة، أشارت المقابلات البحثية مع النازحين داخلياً أن مجرد 17 في

التوصيات

لحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان

- وقف أية إجراءات تمييزية تحول دون حرية تنقل النازحين وضمان أن تكون إجراءات الدخول المطبقة على حدود المحافظات معقولة، غير تمييزية وتسمح بدخول النازحين المعرضين للخطر.
- السماح، على نحو طارئ، بإصدار وثائق الهوية ووثائق التفويض الأخرى للنازحين في محافظة إقامتهم الحالية. يجب على إجراءات توثيق / تسجيل النازحين ألا تكون تمييزية على أساس الدين أو العرق، وينبغي أن تكون قابلة للتحقيق واقعيًا.
- إزالة التمييز بين الجنسين من إجراءات تسجيل النازحين، والاعتراف بحق النساء في تسجيل الوثائق لأطفالهن على قدم المساواة مع الرجل.
- تكثيف الجهود والموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليا، بما في ذلك الحصول على المأوى، المساعدات الغذائية وغير الغذائية، التعليم والرعاية الصحية. ينبغي أن يشمل هذا وضع أحكام خاصة للنساء النازحات وللأشخاص ذوي الإعاقة. تخصيص الموارد لدعم حلول دائمة للنازحين داخليا، بما في ذلك مبادرات كسب الرزق.
- الشروع في تنفيذ برامج تراعي الفوارق بين الجنسين لدعم النازحات الإناث، بما في ذلك مرافق صحة الأمومة، الخدمات النفسية الاجتماعية وغيرها من الخدمات المتخصصة للنساء وضحايا العنف الجنسي.
- التأكد من أن التعليم هو الأولوية الفورية للأطفال في سن المدرسة الذين نزحوا داخليا.
- تخطيط وتنسيق حملات التوعية حول مخاطر من مخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية قبل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية.
- وضع استراتيجية لدعم العودة المستدامة و / أو دمج النازحين، بما في ذلك استعادة البنية التحتية والمصالحة المجتمعية.
- السماح بحرية حركة المواد الغذائية وغيرها من المساعدات إلى السكان في المناطق التي تمت استعادتها من سيطرة داعش.
- القمع الفعال للهجمات الانتقامية والعقوبات الجماعية التي تمارسها قوات الأمن العراقية والميليشيات المتحالفة معها أو البيشمركة الكردية على النازحين أو المجتمعات التي يتصور أنها قد دعمت لداعش، والتأكد من خضوع مرتكبي مثل هذه الهجمات للمساءلة.
- وقف الإجراءات الأمنية التعسفية والتمييزية ضد أولئك الذين يفرون من العنف في المناطق المستعادة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة.
- الالتزام في جميع الأوقات بالالتزامات الواجبة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك واجب حماية النازحين وغيرهم من المدنيين، وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال.

للمجتمع الدولي

- توفير تمويل عاجل للأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى التي تعمل مع السلطات العراقية لمواجهة فجوة التمويل فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية للنازحين داخلياً.
- العمل مع السلطات العراقية لدعم وبناء قدرات الهيئات المحلية في المناطق التي تمت استعادة السيطرة عليها للمساعدة في استئناف الخدمات المحلية وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة.
- تقديم الدعم الفني لحملات التطهير والتوعية بمخاطر الألغام لحماية المدنيين من التعرض لتهديدات مخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة عند عودتهم.
- في سياق أي تعاون عسكري دولي يتم عرضه على الحكومة العراقية أو حكومة إقليم كردستان، يجب ضمان التزام كل من القوات الدولية والعراقية في جميع الأوقات بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التعليقات الختامية

- 31 المرجع نفسه، ص. 4.
- 32 UNHCR، في البحث عن حلول، مرجع سبق ذكره، ص. 9.
- 33 تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 6.
- 34 UNHCR، في البحث عن حلول، مرجع سبق ذكره، ص. 9.
- 35 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 36 مقابلة مع نازحين من نينوى في كربلاء، 5 فبراير، 2016 ونازحين من نينوى في النجف، 27 فبراير، 2016.
- 37 UNHCR، في البحث عن حلول، مرجع سبق ذكره، ص. 8-9.
- 38 المرجع نفسه، ص. 8-9.
- 39 مقابلة مع نازح من نينوى في النجف، 27 فبراير 2016.
- 40 مقابلة مع نازح من نينوى في النجف، 27 فبراير 2016.
- 41 IDMC، NRC، العراق: نازحون عالقون بين شقي الرحي، مرجع سبق ذكره.
- 42 بيان من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد تشالوكا بياني، عقب اختتام زيارته الرسمية إلى العراق بتاريخ 9-15 مايو، 2015، مرجع سبق ذكره.
- 43 اطلع على هيغل، ل، أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية، مارس 2016.
- 44 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في مهمته في العراق، أبريل 2016، وثائق الأمم المتحدة. A/ HRC/32/35/المرفق رقم 1، صفحة 12
- 45 HRW، «العراق: القيود تضع النازحين من الحرب في خطر»، 29 مايو، 2015؛ منظمة العفو الدولية، العراق 2015/2016 في تقريرها السنوي، www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/iraq/report-iraq/
- 46 لوب، ز، «في العراق، السر الحقيقي» هو ما يأتي بعد داعش»، حماية الآخرين، 14 يوليو 2016.
- 47 عين الشرق الأوسط، «العراقيون يموتون في معسكر الفلوجة القذر والمكشوف للاجئين: تقرير»، 23 يونيو 2016 - تحديث 24 يونيو 2016.
- 48 MRG، IILHR، لا سلام بدون عدالة، UNPO وCCCR، لا طريق للعودة: الأقليات في العراق على وشك الاختفاء، يوليو 2016، ص. 20.
- 49 بيان من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد شالوكا بياني، عقب اختتام زيارته الرسمية إلى العراق 9-15 مايو 2015، <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15979&LangID=E>.
- 50 REACH، محافظة صلاح الدين، العراق، بيان حقائق النزوح الداخلي، البيانات المجمعة: 15-8 سبتمبر عام 2014، ص. 3.
- 51 REACH، بيان حقائق النازحين داخلياً: محافظة نينوى، العراق، البيانات المجمعة: 13-24 يوليو عام 2014، ص. 5.
- 52 MRG، IILHR، لا سلام بدون عدالة، UNPO وCCCR، مرجع سبق ذكره، ص. 19.
- 53 هيغل، ل، أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مرجع سبق ذكره، ص. 20.
- 54 لوفيلوك، ل. «سكان الفلوجة يغرقون أثناء محاولتهم الهرب من المدينة المحاصرة، التلفزيون، 12 يونيو 2016؛ هيومان رايتس ووتش، «العراق: الفلوجة تنتهك مراقبة الميليشيات،
- 1 UNHCR، وضع العراق: تحديث سريع، 8 ديسمبر 2016.
- 2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 أ.
- 3 الجمهورية العراقية، الدستور العراقي، 2005، المادة 44، http://www.iraqinationality.gov.iq/attach/iraqi_constitution.pdf (2016) سر رام 28 خيرات ب يوت ح م ل ي ل ج و ل و ل ا م ت.
- 4 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في مهمته في العراق، أبريل 2016، وثائق الأمم المتحدة. A/ HRC/32/35/المرفق رقم 1، صفحة 12
- 5 المرجع نفسه.
- 6 HRW، التقرير العالمي 2016، نيويورك، HRW، 2016 ص. 322
- 7 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 12.
- 8 ميسيفيتش، ن، أد. كلايتون، ج، «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم ملجأ للعراقيين الذين نزحوا عن ديارهم بسبب الصراع في الأنبار»، UNHCR، بتاريخ 20 أكتوبر 2015.
- 9 UNHCR تحديث عمليات النازحين، 1-31 مارس 2016، ص. 2.
- 10 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 30 يناير 2016.
- 11 مقابلات مع نازحين من الأنبار في بغداد، 29 يناير 2016.
- 12 IDMC، NRC، العراق: النازحون العالقون بين شقي الرحي بينما تتفاقم أزمة النزوح، 30 يونيو 2015.
- 13 تقرير OHCHR/UNAMI حول حماية المدنيين في الصراع المسلح في العراق: 1 مايو - 13 أكتوبر 2015، بغداد، ص. 20.
- 14 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 12.
- 15 HRW، التقرير العالمي 2016، نيويورك، HRW، 2016 ص. 322
- 16 مقابلة مع نازح من نينوى في بغداد، 3 فبراير 2016.
- 17 بناء على تحليل المعلومات التي تم جمعها من مقابلات النازحين داخلياً، يناير 2016.
- 18 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 16-17.
- 19 UNHCR، العراق: تحديث عمليات النازحين، 1-31 مارس 2016، ص. 3.
- 20 تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، ص. 5-6.
- 21 دائرة الهجرة الدانماركية، إقليم كردستان العراق (KRI): الوصول، إمكانية الحماية، الأمن والوضع الإنساني، كوبنهاغن، DRG، أبريل 2016، ص. 3-62.
- 22 تم ذكرها في مناسبات عدة؛ المرجع نفسه، ص. 27، 53، 93
- 23 المرجع نفسه، ص. 148
- 24 المرجع نفسه، ص. 177
- 25 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 30 يناير 2016.
- 26 بطاقة يتم توفيرها من قبل وزارة الهجرة والمهجرين لتمكين النازحين داخلياً من سحب الأموال المقدمة لهم في صورة مساعدة نقدية من قبل الحكومة العراقية.
- 27 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 28 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 29 UNHCR، في البحث عن حلول: معالجة فقدان الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. UNHCR، 2016، ص. 7.
- 30 المرجع نفسه، ص. 4.

- 72 UNICEF، مجموعة تعليم مخاطر الألغام الطارئة، نيويورك، يوليو 2008،
http://www.unicef.org/protection/Emergency_MRE_Toolkit_-_Final_Handbook.pdf
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 26 نوفمبر 2016).
- 73 المرجع نفسه.
- 74 المجموعة الاستشارية للألغام (MAG)، «الأسر معرضة للخطر من تراث العراق من الصراع - تقرير ومعرض للصور»، MAG، بتاريخ 10 أكتوبر 2014 (تحديث 26 مايو 2016)،
http://www.maginternational.org/our-impact/news/the-families-at-risk-from-iraqs-legacy-of-conflict/
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 8 أغسطس 2016).
- 75 برامج الأعمال المتعلقة بالألغام، العراق، تحديث سبتمبر 2016،
http://www.mineaction.org/programmes/iraq،
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 8 أغسطس 2016).
- 76 المنظمة الدولية للهجرة - بعثة العراق، 10 نوفمبر 2016، مرجع سبق ذكره. سبق ذكره.
- 77 غلوك، س. وجاينور، ت، «على الرغم من الشركاء الخداعية إلا أن العراقيين معرضين للخطر من كل جانب أثناء العودة إلى الرمادي»، UNHCR، بتاريخ 29 أبريل 2016.
- 78 المفوضية الأوروبية، الأزمة الإنسانية في العراق مرجع سبق ذكره.
- 79 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «العراق: العواقب المباشرة على الملايين بسبب نقص التمويل»، 23 مارس 2016،
http://www.unocha.org/top-stories/all-stories/iraq-direct-consequences-millions-due-funding-shortfalls،
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 15 يوليو 2016)؛ الملخص الأصلي لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016.
- 80 أو كسفام، اختيار العودة؟ آفاق التوصل إلى حل دائم في العراق، مذكرة إحاطة، ديسمبر 2015،
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/bn-choosing-to-return-solutions-iraq-231215-en.pdf
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 26 نوفمبر).
- 81 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 18، 15 يوليو 2016.
- 82 IDMC، NRC، النزوح الداخلي - العراق: النازحون العالقون بين شقي الرحي بينما تتفاقم أزمة النزوح، 30 يونيو 2015.
- 83 أخبار صندوق النقد الدولي، العراق يحصل على 5.34 مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي لدعم الاستقرار الاقتصادي، 14 يوليو 2016.
- 84 خدمة التتبع المالي، العراق 2016،
https://ftsbeta.unocha.org/countries/100/donors/6102?order=total_funding&sort=desc
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 15 سبتمبر 2016) «فجوة التمويل» لـ UNHCR بقيمة 57 في المائة من 584 مليون دولار أمريكي مطلوبة لعام 2016. اطلع على UNHCR، الوضع في العراق: تحديث سريع لـ UNHCR، بتاريخ 29 نوفمبر 2016.
- 85 IOM، DTM - الدورة 58، نوفمبر 2016،
http://iomiraq.net/dtm-page.
- 86 المرجع نفسه.
- 87 المرجع نفسه.
- 88 سيدا، تحليل الأزمات الإنسانية في العراق 2016،
http://www.sida.se/globalassets/sida/sve/sa-arbetar-vi-humanitart-bistand/iraq-humanitarian-crisis-analysis-6102.pdf
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 31 أكتوبر 2016).
- 89 اليونيسيف، خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 - العراق، ديسمبر 2015، ص. 13.
- 90 مقابلة مع مدير مخيم في أبريل، 8 فبراير 2016.
- 9 يونيو 2016. ديردن، ل، «ما يصل إلى 900 لاجئ من الفلوجة يخشون مقتلهم بعد اختطافهم من قبل الميليشيات المعادية لداعش في العراق»، انديبننت، 5 يوليو 2016.
- 55 ديردن، مرجع سبق ذكره.
- 56 إنسور، ج. وسعدون، ل، «موجة غير مسبوقه من 30000 من الفارين من الفلوجة تخلق «كارثة إنسانية»، التلغراف، 20 يونيو 2016.
- 57 كالبين، «المخيمات العراقية منهكة حيث يفر السكان من القتال الدائر في الفلوجة»، رويترز، 19 يونيو 2016.
- 58 إنسور، ج. وسعدون، ل، «موجة غير مسبوقه من 30000 من الفارين...»، مرجع سبق ذكره؛ - الخالدية، مدينة الحياينة السياحية وأميريات الفلوجة، 18-19 يونيو 2016، 19 يونيو 2016.
- 59 نبوف، ف، «الناس يذهبون إلى الموت» تقول وكالات المعونة التي تكافح من أجل توفير المأوى لاجئي الفلوجة»، التلغراف، 26 يونيو 2016.
- 60 حماية المدنيين في معركة الموصل: الاولويات الضرورية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية، أكتوبر 2016.
- 61 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 14.
- 62 الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الـ 13 المساعدة التقنية المقدمة للمساعدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق، يوليو 2015، HRC / A / 66/30، ص. 10-9.
- 63 اطلع على بوتيك، نساء العراق المفقودات: العنف الأسري في فترات النزاع المسلح، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية، نوفمبر 2015؛ انظر أيضا اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين، مجموعة الحماية، استراتيجية المجموعة الفرعية للعنف الجنسي في العراق لعام 2016، 19 أبريل 2016.
- 64 KNN (الشبكة الكردية الجديدة)، «التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية في مجال حقوق الإنسان: العراق»، 13 أبريل 2016
http://www.knnc.net/en/full-story-60202-31-False
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 21 نوفمبر 2016).
- 65 مقابلة مع نازح من الأتبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 66 المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مرجع سبق ذكره، ص. 14.
- 67 UNMAS، التقرير السنوي 2015، ص. 19،
http://www.mineaction.org/sites/default/files/publications/6102%20UNMAS%20Annual%20Report.pdf
- 68 «العراق: الإجراءات المتعلقة بالألغام، التلوث وآثاره، مراقبة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية»، 29 أكتوبر 2014،
http://archives.the-monitor.org/index.php/cp/display/region_profiles/theme/3539
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 21 نوفمبر 2016).
- 69 ديردن، ل. «داعش تصنع القنابل الانتحارية والعبوات الناسفة باستخدام مكونات مدنية متاحة بحرية في جميع أنحاء العالم»، الانديبننت، 25 فبراير 2016.
- 70 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، الاحتياجات الإنسانية تحتاج إلى مراجعة عامة - يونيو 2015، ص. 5.
- 71 UNDP في العراق، «الأشراك الخداعية تمثل العائق الرئيسي الذي يمنع العودة الآمنة للعائلات النازحة من الرمادي»، 22 فبراير 2016،
http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/presscenter/pressreleases/6102/02/22/booby-traps-are-a-major-impediment-preventing-the-safe-return-of-displaced-families-to-ramadi.html
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 26 فبراير 2016).

- 91 ILHR, MRG, لا سلام بدون عدالة، UNPO و CCCR، مرجع سبق ذكره، ص. 23.
- 92 IOM, DTM، بتاريخ 13 أكتوبر 2016، مرجع سبق ذكره.
- 93 بناء على تحليل المعلومات التي تم جمعها من المقابلات للنازحين داخلياً، يناير 2016.
- 94 ILHR, MRG، لا سلام بدون عدالة، UNPO و CCCR، مرجع سبق ذكره، ص. 23.
- 95 مقابلة مع نازحين في بغداد، 2 فبراير 2016.
- 96 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 30 يناير 2016.
- 97 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 98 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 99 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 100 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 101 بلدة شمال محافظة بابل.
- 102 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 3 فبراير 2016.
- 103 مقابلة مع نازحين من نينوى في بغداد، 3 فبراير 2016.
- 104 مقابلة مع نازح من نينوى في بغداد، 3 فبراير 2016.
- 105 ملاحظات من البحث الميداني في مخيمات النزوح، يناير 2016.
- 106 ملاحظات ومقابلات من مخيم خانكي، أربيل، فبراير 2016.
- 107 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الخطر الجنسي في الأزمة الإنسانية في العراق، سبتمبر 2014، ص. 3.
- 108 REACH، مقارنة تقييم جماعي متعدد للنازحين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات، يناير 2016، ص. 9.
- 109 برنامج الغذاء العالمي، «العراق»، <https://www.wfp.org/countries/iraq> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 30 أكتوبر 2016).
- 110 مقابلة مع نازحين من الانبار، بغداد، 30 يناير 2016 و 31 يناير 2016.
- 111 بيك، ج، «اليزيديون العراقيون يعيشون في خوف على جبل سنجار»، قناة الجزيرة، 26 يوليو 2016.
- 112 بريد إلكتروني من رئيسة اللجنة العليا للتقييم والاستجابة للتقارير الدولية، رئاسة مجلس الوزراء، حكومة إقليم كردستان، 7 ديسمبر 2016.
- 113 هيئة التحرير، «الأكرد اليزيديون في سنجار في العراق يواجهون حصاراً اقتصادياً طاحناً»، إيكورد اليومية، 42 يونيو 2016.
- 114 براون، ج، «العراق: المحررون الأكراد أصبحوا محتلين بينما تتنافس الميليشيات البيزيدية على السلطة في أنقاض سنجار، انترناشيونال بيزنيس تايمز، 13 مارس 2016.
- 115 مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع الخبير بشؤون العراق، 23 سبتمبر 2016.
- 116 المرجع نفسه.
- 117 مقابلة مع نازح من نينوى في كربلاء، 5 فبراير 2016.
- 118 مقابلة مع نازح من نينوى في كربلاء، 5 فبراير 2016 ومقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 30 يناير 2016.
- 119 مقابلة مع نازح من نينوى في كربلاء، 5 فبراير 2016.
- 120 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 121 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 30 يناير 2016.
- 122 بيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الصحة العالمية المتعلق بالشؤون الإنسانية، 15 يوليو 2003، ص. 1.
- 123 منظمة الصحة العالمية، «خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام 2016» <http://www.who.int/hac/crises/irq/appeal/en/> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 7 نوفمبر 2016).
- 124 فاتشا، ف، «الأزمة الصحية في طريقها للظهور بينما يهرب الأطباء في العراق، المونيتور، 16 أكتوبر 2016.
- 125 منظمة الصحة العالمية، أزمة الرمادي، العراق، تقرير الوضع الخاص، العدد 1، 17 يناير 2016.
- 126 وزارة الصحة، [العيادات الصحية العامة توفر شريحة من الأدوية المعالجة للأمراض المزمنة للنازحين في جانب الرصافة] (بالعربية)، 13 يناير 2016، <http://www.moh.gov.iq/index.php?name=News&file=article&id=5898>.
- 127 استناداً إلى التحليل الإحصائي للبيانات المقدمة من المقابلات التي تمت مع النازحين داخلياً، يناير 2016.
- 128 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 29 يناير 2016.
- 129 مقابلة مع نازحين من الانبار في بغداد، 30 يناير 2016 و 3 فبراير 2016.
- 130 منظمة أطباء بلا حدود، «العراق»، 13 يونيو 2016، <http://www.msf.org/en/where-we-work/iraq> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 28 أكتوبر 2016).
- 131 منظمة الصحة العالمية، العراق: EWARن ومنظمة مراقبة الأمراض، 2016 اسبوع الأوبئة رقم 1، تقرير عن الفترة: 22-16 مايو 2016، ص. 1.
- 132 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 3 فبراير 2016. مقابلة مع نازح من لأنبار في بغداد، 29 يناير 2016؛ مقابلة مع نازح من نينوى في كربلاء، 5 فبراير 2016.
- 133 مقابلة مع نازحين من الانبار في بغداد، 3 فبراير 2016؛ ومقابلة مع نازح من نينوى في كربلاء 5 فبراير 2016.
- 134 مقابلة مع نازح من الأنبار في بغداد، 31 يناير 2016.
- 135 مقابلة مع نازح من نينوى في بغداد، 3 فبراير 2016.
- 136 منظمة أطباء بلا حدود، «العراق»، 13 يونيو 2016، <http://www.msf.org/en/where-we-work/iraq> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 22 أغسطس، 2016).
- 137 مقابلات مع النازحين من الانبار في بغداد، 29 يناير 2016 و 30 يناير 2016.
- 138 اليونيسيف، تحت النار: كيف يدفع الصراع الأطفال إلى التسرب من المدرسة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، 3 سبتمبر 2016، ص. 13.
- 139 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نوفمبر 2015، مرجع سابق، ص. 27.
- 140 UNICEF، «العراق»، 28 يوليو، 2016، <http://www.unicef.org/appeals/iraq.html> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 4 نوفمبر 2016).
- 141 ILHR, MRG، لا سلام بدون عدالة، UNPO و CCCR، مرجع سبق ذكره، ص. 26.
- 142 UNICEF، ثمناً باهظاً من أجل الأطفال: العنف يدمر الطفولة في العراق، يونيو 2016، ص. 7. هذه الأرقام تمثل العراق ككل، وليس فقط الأطفال النازحين داخلياً.
- 143 UNICEF، مذكرة ملخصة حول التعليم، 30 سبتمبر 2016.
- 144 UNICEF، ثمناً باهظاً للأطفال، مرجع سابق، ص. 11.

- 153 «معالجة ضعف واستبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة: وضع النساء والفتيات، حق الطفل في التعليم، والكوارث والأزمات الإنسانية»، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة /CRPD /CSP، 4/ بتاريخ 1 أبريل 2015، ص. 3.
- 154 «معالجة ضعف واستبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة»، مرجع سبق ذكره، ص. 3.
- 155 الإطلاع على المجلس الأوروبي، «استنتاجات المجلس حول العراق»، بيان صحفي، بتاريخ 14 ديسمبر 2015 <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/12/14-conclusions-iraq/> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 3 أكتوبر 2016).
- 156 اعتماداً على التحليل الإحصائي للبيانات الكمية التي تم جمعها من مقابلات النازحين داخليا، يناير 2016.
- 157 المرجع نفسه.
- 158 مقابلات مع النازحين داخليا في النجف وكربلاء، يناير 2016.
- 145 الوكالة الأمريكية للتنمية، وصول العراق إلى برنامج العدالة: قيم الوصول إلى العدالة والأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، مارس 2014، ص. 15.
- 146 المرجع نفسه.
- 147 المرجع نفسه، ص. 16.
- 148 المرجع نفسه، ص. 17.
- 149 المرجع نفسه، ص. 18-19.
- 150 المرجع نفسه، ص. 18.
- 151 منظمة الصحة العالمية، «العراق: إعادة التأهيل والإعاقات، <http://www.emro.who.int/irq/programmes/rehabilitation-disabilities.html> (تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 4 نوفمبر 2016).
- 152 روثفورد، ك. وهينتون، م، «تطور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق»، مجلة مخلفات الحرب القابلة للانفجار والأعمال المتعلقة بالألغام، المجلد. 19، بتاريخ 3 ديسمبر 2015، ص. 38-40.



التحديات الإنسانية في أزمة النزوح في العراق

الملخص

يوصي هذا التقرير بما يلي:

- ينبغي على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان إزالة العوائق التي تحول دون حصول النازحين على الخدمات بما في ذلك السماح لهم، على أساس طارئ، بإصدار وثائق الهوية للنازحين في محافظات إقامتهم و ضمان أن تكون إجراءات التوثيق والتسجيل غير تمييزية على أساس الدين أو العرق أو الجنس.
- يجب على السلطات العراقية والجهات المانحة الدولية وضع أولويات الموارد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليا، بما في ذلك الحصول على المأوى والمساعدات الغذائية وغير الغذائية، والرعاية الصحية. ينبغي أن يشمل هذا وضع أحكام خاصة للنساء النازحات وللأشخاص ذوي الإعاقة. ينبغي أن يكون التعليم أولوية فورية للأطفال النازحين داخليا ممن في سن المدرسة.
- يجب على الوكالات الدولية أيضا العمل مع السلطات العراقية لدعم إعادة بناء البنية التحتية المتضررة واستئناف الخدمات المحلية في المناطق التي تمت استعادتها من داعش؛ وتقديم الدعم التقني لحملة التطهير والتوعية بمخاطر الألغام لحماية المدنيين من التعرض إلى تهديدات مخلفات الحرب القابلة للانفجار عند عودتهم.

يوجد حاليا أكثر من أربعة ملايين من النازحين داخليا في العراق. ولا يزال الكثير في حالة من انعدام الأمن، معرضين لخطر الاعتقال التعسفي أو الهجوم ليس فقط من قبل داعش، ولكن أيضا من قبل قوات الأمن العراقية والميليشيات الشيعية والقوات الكردية وغيرها من الجهات الفاعلة. بينما تحاول أعداد كبيرة من النازحين العودة إلى مناطقهم الأصلية، تجري موجات جديدة من النزوح من الموصل ومناطق أخرى.

يواصل النازحون مواجهة ظروفًا قاسية وقد تكون مهددة للحياة مع استمرار النزاع في العراق. الكثير منهم لا يحصلون على الغذاء الكافي والمأوى والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، ولا سيما المحاصرين في المناطق النائية أو المتضررة من النزاع. النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة معرضون للخطر بشكل خاص. يظل التعليم غير متاح ولا يمكن تحمله بالنسبة للكثيرين، مع وجود ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين طفل خارج المدرسة نتيجة الصراع والنزوح.

في حين تسعى السلطات جاهدة لتوفير الحماية والمساعدة الكافية لعدد كبير من النازحين، يتفاقم ضعفهم وتعرضهم للخطر نتيجة القيود المفروضة على حرية التنقل من قبل قوات الأمن العراقية والكردية. يعاني النازحون بشكل روتيني من التمييز على أساس الهوية العرقية أو الدينية. النازحون السنة، على سبيل المثال، كثيرا ما ينعون من دخول بغداد على افتراض أن أعدادهم قد تشمل أشخاصا متعاطفين مع داعش.

العائدون يواجهون مخاطر كبيرة حيث أن العديد من المنازل والأحياء قد تم تفخيخها قبل انسحاب مقاتلي داعش منها أو أنها لا تزال تحتوي على مخلفات الحرب من المواد القابلة للانفجار (ERW). على الرغم من هذه الظروف الخطيرة، إلا أن السلطات تشجع النازحين على العودة دون رفع الوعي الكافي لديهم حول التهديدات المحتملة أو طرق الحد منها. ونتيجة لذلك، تم الإبلاغ عن الوفيات والإصابات في صفوف النازحين العائدين.

